



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعميم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي



كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة : علوم اقتصادية
التخصص : إقتصاد وتسيير المؤسسات

دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كآلية تمويل في بيئة
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
(دراسة حالة ANSEJ وكالة الوادي)

إعداد الطالبات :

إشراف الدكتور : مفيد عبد اللاوي

أحلام عويوش

صبرينة عماري

نورة زلاسي

نوقشت المذكرة بتاريخ : 08 / 07 / 2020

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة :

رئيسا
مشرفا ومقررا
ممتحنا

أستاذ بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
أستاذ محاضر " أ " بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
أستاذ بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

د . نصر ضو
د . مفيد عبد اللاوي
د . محمد الأسود

السنة الجامعية : 2019 / 2020 م



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعميم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي



كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة : علوم إقتصادية
التخصص : إقتصاد وتسيير المؤسسات

دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كآلية تمويل في بيئة
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
(دراسة حالة ANSEJ وكالة الوادي)

إعداد الطالبات :

إشراف الدكتور : مفيد عبد اللاوي

⇒ أحلام عويوش

⇒ صبرينة عماري

⇒ نورة زلاسي

نوقشت المذكرة بتاريخ : 08 / 07 / 2020

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة :

رئيسا
مشرفا ومقررا
ممتحنا

أستاذ بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
أستاذ محاضر " أ " بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
أستاذ بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

د . نصر ضو
د . مفيد عبد اللاوي
د . محمد الأسود

السنة الجامعية : 2019 / 2020 م

الإهداء

مرّت قاطرة البحث بكثير من العوائق والصعاب
ومع ذلك حاولتُ أن أخطاها بثباتٍ بفضلٍ من الله ومنّه .
فأهدي هذا البحث إلى :

روح أُمي الطاهرة الغالية التي فقدتها منذ أيام قليلة ...
روح والدي العزيز

أسأل الله أن يرحمهما ويجمعني بهما في جنّة الفردوس الأعلى..
إخوتي الأحبة ، من كان لهم بالغ الأثر في حياتي...
جميع الأصدقاء الأوفياء والزملاء الأعزاء
في الجامعة والعمل...

كل ذي فضل ومن له حق علي ... من أساتذة ومعلمين..
إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل ...
وصلّى الله وسلم على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه تسليماً
والله ولي التوفيق ...

* أحلام *



الإهداء

اللهم إني أسألك إيمانا دائما وقلبا خاشعا وعلمنا نافعا
ويقينا صادقا ودينا قيما وأسألك دوام النجاة من كل بلية و العافية .
بكل تواضع أهدي ثمرة جهدي إلى:

- ✓ أغلى إنسانة في الوجود التي لا يمكن للكلمات أن توفي قدرها فضاء المحبة
وبحر الحنان ريحانة الدنيا وبهجتها إلى من منحتني الحنان وكانت سر سعادتي
لطالما أنارت لي الدنيا بدعواتها " أمي الحبيبة " أدام الله عليها صحتها وعافيتها .
- ✓ إلى أعظم رجل في الكون ، من أدينوا له بحياتي وكان شمعة تحترق لتضيئ طريقي
وتعب من أجلي لراحتي ، من عمل بكد في سبيلي فعلمني ورباني فأحسن تربيتي
مثلي الأعلى " أبي الغالي " أدامه الله فوق رأسي ورعاها .
- أرجوا من الله أن يطيل في عمرهما ليريا ثمارا قد حان قطافها بعد طول
إنتظار وستبقى كلماتهما نجوما أهتدي بها اليوم وغدا وإلى الأبد .
- ✓ إلى الأعمدة التي أرتكز عليها للصمود في الحياة ومن ترعرعت بينهم
وشاركوني أحزاني وأفراحي سندي في هذه الحياة أخوتي وأخواتي
" يحيى , حواء , عبد الستار , كمال , سليمة "
- ✓ الحب وكل الحب إلى سندي في هذه الحياة ...
- " زوجي الغالي " حفظه الله وأطال عمره وجمع بيننا في الخير والمحبة .
- ✓ إلى زوجة أخي الغالية " سندس " التي في مثابة أختي أسعدها الله ورعاها .
- ✓ إلى كل من ساعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي
وإلى كل صديقاتي وزميلاتي أتمنى لهم التوفيق .
- وفي الختام أهديه إلى كل من يرى في العلم السبيل الوحيد
للخروج من شبح الجهل والميل نحوى التقدم والإزدهار .

* صبرينة *



الإهداء

أهدي بحبي هذا :

إلى الذين قال فيهم الله تعالى :

{ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا }

﴿ ٢٤ ﴾ الإسراء .

إلى الألباس الذي لا ينكسر نبعه والعطاء الذي زرع الأخلاق بداخلي

وعلمي طرق الارتقاء إلى أبي الطيب.

إلى الزهرة التي لا تذبل، نبع الحنان التي ساندتني ووقفت إلى جانبي

حتى وصلت إلى هذه المرحلة من تقدم ونجاح إلى من تعجز الكلمات

عن وصفها وتسكن الأمواج لسماع اسمها ... إلى أمي.

إلى ملائكة الأرض شقائق النعمان إلى الذين احتضنوني وزرعوا

الورد في طريقي إلى إخواني وأخواتي كل واحد باسمه.

إلى الذين رفعوا رايات العلم والتعليم وأخذوا رايات الجهل.

إلى أساتذتي الكرام خاصة الدكتور

مفيد عبد اللاوي والأستاذ محمد صالح شبل .

إلى كل من ينطق بالشهادتين سائلة المولى عز وجل

أن يوفقني إلى ما يرضيه .

* نورة *



كلمة شكر وعرفان

أول شكر هو لله رب العالمين الذي رزقنا العقل وحسن التوكل عليه سبحانه وتعالى.

نحمد الله تعالى ونشكره على نعمه وحسن عونه، ونصلي ونسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا وحبينا محمد عليه أفضل الصلاة وسلام.

نتقدم بالشكر إلى الدكتور المشرف مفيد عبد اللاوي الذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة وإسهاماته المفيدة وبصمته الواضحة وتعامله
فله كل الاحترام والتقدير.

كما أتقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام والشكر لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة لتخصيص جزء من وقتهم لتقييم هذا العمل ...

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى كافة الأساتذة والطاقم الإداري والبيداغوجي العامل في كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة حمه لخضر بالوادي ..

والأصدقاء الذين ساعدونا على إتمام هذا العمل...
وإلى كل من ساهم فيه من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.
راجين من الله تعالى أن يجعله في ميزان حسناتهم .

* أحلام * صبرينة * نورة *



الملخص :

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا هاما في الإقتصاد الوطني من خلال مساهمته في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.... الخ ، لكنه يعاني العديد من المشاكل والصعوبات التي تحد من إستمراره ، ومن أبرز هذه المشاكل نجد مشكلة التمويل، لذلك قامت الدولة الجزائرية بإنشاء العديد من الهياكل والهيئات التي تهدف إلى تطوير وتنمية هذا القطاع ، وبسن القانون التوجيهي الجديد لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02 / 17 ، ونجد من بين هذه الهياكل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فهي تعتبر من أهم الوكالات التي خصصتها الجزائر إلى ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك من خلال الامتيازات والتحفيزات الممنوحة لشباب كمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على المرافقة المستمرة ، وتُشجع على خلق النشاطات لشباب أصحاب المبادرات والأفكار الجديدة سواء كان عن طريق التمويل الثنائي الذي يكون بين الشباب والوكالة أو عن طريق التمويل الثلاثي الذي يدخل فيه البنك كطرف ثالث .

الكلمات المفتاحية : أجهزة دعم الدولة ، ANSEJ ، التمويل ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، القانون التوجيهي الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

Summary :

The small and medium enterprises sector is considered an important sector in the national economy through its contribution to achieving economic and social development etc., but it suffers from many problems and difficulties that limit its continuity, and among the most prominent of these problems we find the problem of financing, therefore the Algerian state has created many The structures and bodies that aim to develop and develop this sector, and enacted the new directive law for the promotion of small and medium-sized enterprises No. 17/02, Among these structures, we find the National Agency for the Support of Youth Employment, ANSEJ, as it is considered one of the most important agencies that Algeria has dedicated to the promotion and support of small and medium enterprises, through the privileges and incentives granted to young people, such as following up on the investments made by young entrepreneurs while ensuring continuous accompaniment, and encourages the creation of activities. For young people with new initiatives and ideas, whether through bilateral financing that is between the youth and the agency, or through tripartite financing that the bank enters as a third party.

key words : State Support Agencies, ANSEJ, Finance, Small and Medium Enterprises, New Directive Law for Small and Medium Enterprises.

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتوى
I	الإهداء
IV	كلمة شكر وعرفان
V	الملخص
VI	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال
أ - ز	المقدمة العامة
الفصل الأول : الإطار النظري للتمويل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
09	تمهيد الفصل الأول
المبحث الأول : الأدبيات النظرية (حول التمويل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)	
21-10	المطلب الأول : ماهية التمويل
13-10	الفرع الأول : تعريف التمويل وأهميته
16-13	الفرع الثاني : وظائف وأشكال التمويل
21-16	الفرع الثالث : مصادر التمويل المؤسساتي
31-21	المطلب الثاني : ماهية المؤسسات المتوسطة والصغيرة
28-21	الفرع الأول : التعاريف الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفاتها
30-28	الفرع الثاني : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي الجزائري 02 / 17
31-30	الفرع الثالث : المراحل المتبعة لإنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة
36-32	المطلب الثالث : الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
33-32	الفرع الأول : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ
35-34	الفرع الثاني : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM
36-35	الفرع الثالث : الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة CNAC
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	
45-37	المطلب الأول : الدراسات الوطنية
40-37	الفرع الأول : الفترة الأولى من 2018 إلى 2017
43-40	الفرع الثاني : الفترة الثانية من 2015 إلى 2011
45-44	الفرع الثالث : الفترة الثانية من 2010 إلى 2002
48-46	المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية

50-48	المطلب الثالث : موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة
49-48	الفرع الأول : أوجه التشابه
50-49	الفرع الثاني : أوجه الاختلاف
51	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ وآليات تمويلها	
53	تمهيد الفصل الثاني
المبحث الأول : تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	
60-54	المطلب الأول : مفهوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل شباب ANSEJ و هيكلها التنظيمي
55-54	الفرع الأول : تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ
60-55	الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ
69-61	المطلب الثاني : شروط اجراءات الاستفادة من دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل شباب ANSEJ
61	الفرع الأول : شروط إمكانية الاستفادة من دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ
69-61	الفرع الثاني : خطوات وإجراءات إنشاء مؤسسة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ
74-69	المطلب الثالث : صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض الممنوحة
72-69	الفرع الأول : تعريف صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض الممنوحة و مهامه
74-73	الفرع الثاني : مسيرو صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض الممنوحة وموارده
المبحث الثاني : آليات التمويل المتبعة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	
77-75	المطلب الأول : طريقة التمويل الثنائية المعتمدة من طرف الوكالة
76-75	الفرع الأول : التركيبة المالية والهيكل المالي لتمويل الثنائي
77-76	الفرع الثاني : الإعانات المالية والإمتيازات الجبائية
80-77	المطلب الثاني : طريقة التمويل الثلاثي المعتمدة من طرف الوكالة
79-78	الفرع الأول : التركيبة المالية و الهيكل المالي لتمويل الثلاثي
80-79	الفرع الثاني : الإعانات المالية والإمتيازات الجبائية
85-80	المطلب الثالث : إنجازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فرع ولاية الوادي
82-80	الفرع الأول : المشاريع الممولة من طرف الوكالة للفترة من (2009 إلى 2019)
83-82	الفرع الثاني : عدد المشاريع الممولة حسب الجهة
84	الفرع الثالث : عدد المشاريع الممولة حسب المستوى التعليمي
85-84	الفرع الرابع : عدد المشاريع الممولة حسب نوع التمويل
86	خلاصة الفصل الثاني
91-87	الخاتمة العامة
99-92	قائمة المصادر والمراجع
107-100	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الاتحاد الأوروبي	23
02	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان	24
03	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس العمل	28
04	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري	30
05	القطاعات ذات الأولوية: الفلاحة، الري، الصيد البحري.	65
06	الصيغة المالية للتمويل الثنائي حسب المستوى الأول	76
07	الصيغة المالية للتمويل الثنائي حسب المستوى الثاني	76
08	الصيغة المالية للتمويل الثلاثي حسب المستوى الأول	78
09	الصيغة المالية للتمويل الثلاثي حسب المستوى الثاني	79
10	عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSEJ للفترة من (2009 إلى 2019)	81
11	عدد المشاريع الممولة حسب الجهة من طرف وكالة ANSEJ للفترة من (2009 إلى 2019)	83
12	عدد المشاريع الممولة حسب المستوى التعليمي من طرف وكالة ANSEJ للفترة من (2009 إلى 2019)	84
13	عدد المشاريع الممولة حسب نوع التمويل من طرف وكالة ANSEJ للفترة من (2009 إلى 2019)	85

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	هيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	59
02	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فرع الوادي .	60
03	مراحل المرافقة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	67
04	مراحل المرافقة أثناء فترة التوسيع	69
05	الهيكل التنظيمي لصندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض الممنوحة	70
06	تطور عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSEJ للفترة من (2009 إلى 2019)	82
07	عدد المشاريع الممولة حسب الجهة من طرف وكالة ANSEJ للفترة من (2009 إلى 2019)	83
08	عدد المشاريع الممولة حسب نوع التمويل من طرف وكالة ANSEJ للفترة من (2009 إلى 2019)	85

المقدمة العامة

تمهيد :

فرضت التحولات الإقتصادية الدولية على دول العالم تبني وجهات نظر جديدة وبروز توجهات حديثة ومتنامية على جميع الأصعدة ، إذ أدت هذه التحولات إلى بروز إعتقادات وأسس مختلفة المعايير للنمو والتنمية الإقتصادية على حد سواء ، ومن بين هذه الأسس الإعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبنية تحتية داعمة ورافعة للإقتصاد المحلي والدولي لأي دولة ، إذ أصبحت المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة تلقى إهتماما عالميا نظرا لما تقدمه من فرص عمل وتحسين الدخل، وقد سعت كافة الجهات الحكومية والمنظمات الغير حكومية والقطاع الخاص إلى توفير البنية التحتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كي تنمو وتزدهر ، لأنها تمتاز بقدرة كبيرة على التأقلم السريع مع هذه التغيرات التي يشهدها النشاط الإقتصادي.

وقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة مناسبة لتحقيق التنمية وهذا لما تمتلكه من تنوع في التمويلات التي تحصل عليها وكذلك القدرة على الابتكار والتطوير كما أنها قادرة على توسيع حركية النشاط الإقتصادي للدول خاصة تلك التي إعتمدتها لتحقيق قفزتها التنموية .

لذا فإن الأهمية الكبيرة التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع أساسا لقدراتها المتعددة ، فهي تعمل على تلبية الحاجيات الإستهلاكية المحلية، وتمثل المستوعب الأساسي للعمالة وإستقطاب اليد العاملة والحد من البطالة، كل هذا جعل البلدان المتقدمة تعمل على توفير المناخ المناسب والضروري لنمو هذا القطاع وإزدهاره.

في حين نجد أن البلدان النامية همشت هذا القطاع ، لأنها تجهل ما يمكن أن تحقق لتنميتها من خلاله إلا أنه وفي السنوات الأخيرة وبعد فشل السياسات التي إتبعتها والمركزة أساسا على إقتصاد المشاريع الكبرى العمومية ونجاحا للبلدان المتقدمة في توجيهها، تمت إعادة النظر في هذه السياسات المنتيجة وأعطى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية متزايدة وذلك حسب ما يقتضيه النظام العالمي الجديد.

والجزائر كمثيلتها من الدول التي سعت ومنذ إستقلالها إلى دفع عجلة النمو وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة، تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها، بدءا بإعطاء الأولوية للمؤسسات الكبرى في إطار إستراتيجيات الصناعات المصنعة وأقطاب النمو، التي عجزت عن تحقيق الأهداف المرجوة منها، وصولا إلى ضرورة إعادة النظر في أسلوب التنمية، وذلك من خلال الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد التطور الملحوظ الذي عرفته هذه المؤسسات بعد أزمة الثمانينات التي عرفها الإقتصاد الوطني ، لذلك قامت بإنشاء العديد من الهياكل والهيئات التي

تهدف إلى تطوير وتنمية هذا القطاع ، ويسن القانون التوجيهي الجديد لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17 / 02 .

وتعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ إحدى الهياكل التي أنشأتها الدولة بهدف تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها، وأهمها تخفيض معدلات البطالة ، حيث تقوم هذه الوكالة بترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك من خلال الإمتيازات والتحفيزات الممنوحة لشباب وتوفير التمويل اللازم لإنشاء مؤسساتهم حيث تعتبر إشكالية ارتفاع أسعار الفائدة إحدى العوائق التمويلية التي تواجه أصحاب المؤسسات .

وتعتبر ولاية الوادي ذات مكانة عالية وفعالة لإنشاء مثل هذه المؤسسات لما تتمتع به من مؤهلات جغرافية، وقد برز إهتمام كبير في السنوات الأخيرة للعديد من المجالات منها الزراعة، والصناعة التقليدية والحرفية، مما خلق جو من التطور والمنافسة ولتحقيق الأهداف المسطرة، ووضع الوسائل الكفيلة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث توجد بولاية الوادي مجموعة المؤسسات التمويلية التي تمنح قروضا للشباب المستثمر في هذه الولاية.

الإشكالية الرئيسية :

تعتبر في الوقت الراهن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى المرتكزات الأساسية لخلق الثروة على المستوى المحلي والوطني على حد سواء ؛ وهذا ما تسعى الجزائر إلى القيام به من خلال توفير التمويلات المناسبة لهذه المؤسسات ، وذلك لتحقيق أفضل كفاءة تمويلية وتحقيق أفضل مردودية لهذه المؤسسات ، وإنطلاقا من هنا فإن الإشكالية التي يمكن طرحها في هذا المجال تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي :

ماهي الآليات التي تعتمد عليها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ .

الأسئلة الفرعية :

ولإبراز أهم جوانب هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- 1- ماهي معايير التي صنف بها المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ ؛
- 2- ماهي أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ ؛
- 3- ماهي أهم الطرق التمويل المتبعة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ؟ ؛
- 4- ما أهمية الإعانات والإمتيازات الممنوحة التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ؟ .

فرضيات الدراسة :

حتى تتمكن من الإجابة على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية المنبثقة عنها كان لابد لنا من طرح الفرضيات التالية التي نرى أنها تشكل أكثر الإجابات إلماما بالإشكالية المطروحة في هذه الدراسة وعلى الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

- 1- يعتبر عدد العمال ورأس المال من بين أهم المعايير التي إعتمدها المشرع الجزائري في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- 2- تعتبر البنوك والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من أهم مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- 3- تعتبر طريقة التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي من بين أهم الطرق المتبعة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ؛
- 4- تساهم الإمتيازات والإعانات الممنوحة من طرف الوكالة في إستمرارية المؤسسة وتوسعها.

أسباب إختيار الموضوع :

تكمن أسباب وراء إختيارنا لموضوع الدراسة في:

- 1- الرغبة الذاتية في البحث في موضوع الدراسة ؛
- 2- الرغبة في خلق إضافة من شأنها خدمة العلم والطلبة ؛

- 3- تدعيم المكتبة الجامعية بمواضيع قيمة ومفيدة ؛
- 4- الشعور بأهمية الموضوع خاصة ما تعلق بالهيئات الداعمة للإستثمار والتنمية الإقتصادية ؛
- 5- الرغبة في تعرف على مختلف الهيئات التي وضعتها الجزائر لتشجيع الإستثمار ؛
- 6- حب إكتشاف عمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، وكيفية الحصول على مشروع إستثماري ؛
- 7- الدور الذي تقوم به الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ من خلال تمكين الشباب في الحصول على التمويل اللازم لإنجاز المشاريع الإستثمارية ؛
- 8- الدور البارز الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- 9- التوسع وإتمام الموضوع الذي درسناه في مذكرة اليسانس.

أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- 1- التعرف على أهمية ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني وبيان دورها التنموي على المستوى الإقتصادي والإجتماعي ؛
- 2- محاولة إبراز دور التمويل الثنائي والثلاثي للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ؛
- 3- إثبات دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، وإزالة العقبات التمويلية التي تواجههم ، وبالتالي المساهمة في تنمية القطاع الإستثماري ؛
- 4- إظهار أهم الإمتيازات التي تتمتع بها هذه الوكالة .

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية بحثنا فيما يلي :

- 1- كونه يتعرض لأحد أهم المواضيع المطروحة اليوم على الساحة الاقتصادية ؛
- 2- يحظى موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير من طرف المفكرين وواضعي السياسات الاقتصادية ؛
- 3- كون موضوع بمس الشريحة الكبرى في المجتمع ، والتي تعتبر القوة الدافعة لتحقيق التنمية المحلية ؛
- 4- يعتبر التمويل أهم المواضيع المطروحة اليوم على الساحة الاقتصادية.

حدود الدراسة :

الإطار الزمني: تم إجراء الدراسة في الفترة الممتدة بين (2009-2019) وذلك بدراسة التمويلات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، وتحليل تطور عدد المشاريع الممولة في الفترة الممتدة من (2009 إلى 2019) .

الإطار المكاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ الفرع الولائي بالوادي.

المنهج والأدوات المستخدمة :

لقد إعتدنا في الجانب النظري وجانب التطبيقي على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق جمع المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحليل بعض الإحصائيات الخاصة بتمويلات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ .

ولتدعيم موضوع بحثنا إستعملنا المراجع المتاحة التي تتناول موضوع البحث المتمثلة في الرسائل الجامعية والمجلات، الكتب، الوثائق الرسمية والقوانين الرسمية و مواقع الأنترنت من أجل إثراء الموضوع.

عواقب وصعوبات الدراسة :

كأي بحث علمي تعترضه العديد من المشاكل والصعوبات ويمكننا ذكر أهم الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا كالآتي:

- 1- صعوبة التنقل إلى المؤسسات للحصول على المعلومة بسبب الحجر الصحي (جائحة كورونا) ؛
- 2- عدم الحصول على الإحصائيات المضبوطة الخاصة بعمليات التمويل الممنوحة من طرف الوكالة ؛
- 3- صعوبة الحصول على المعلومات من طرف المؤسسات الحاصلة على التمويل من طرف الوكالة ؛
- 4- صعوبة التواصل بيننا نحن كطلبة بسبب غلق الجامعات والمكاتب ؛
- 5- صعوبة التواصل مع الأستاذ المشرف بسبب الوضع السائد في البلاد (كورونا كوفيد 19) .

هيكل الدراسة :

للإجابة على الإشكالية وللوصول إلى الأهداف المرجوة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين : حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية والتطبيقية ، ويحتوي الفصل الأول على مبحثين المبحث الأول الإطار النظري للدراسة حول التمويل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وأما المبحث الثاني الإطار التطبيقي (الدراسات السابقة) والفصل الثاني بعنوان آليات التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، حيث يحتوي الفصل الثاني على مبحثين المبحث الأول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والمبحث الثاني آليات التمويل المتبعة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بالفرع الولائي بالوادي .

الفصل الأول :

الإطار النظري للتمويل

والمؤسسات الصغيرة

والمؤسسات

تمهيد الفصل الأول :

إنّ التحولات الاقتصادية والمتغيرات العالمية دفعت الجزائر إلى زيادة الإهتمام بالمؤسسات الخاصة ، مما أدى إلى بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدما كان دورها مُغنيا لفترة طويلة ، لذلك قامت الجزائر بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو القطب الإستثماري الجديد وذلك بإنشاء هياكل تدعم هذه المؤسسات وتساعد في تمويلها ، فلا يمكن لأي مؤسسة أن تحقق أهدافها أو تطبق برامجها بدون تمويل .

لهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى العديد من العناصر المتعلقة بالتمويل وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المبحثين التاليين :

- المبحث الأول : الأدبيات النظرية (حول التمويل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ؛
- المبحث الثاني : الدراسات السابقة .

المبحث الأول : الأدبيات النظرية (حول التمويل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

لقد خصصنا هذا المبحث إلى التعريف بالمصطلحات الأدبية للمذكرة ، حيث تناولنا في المطلب الأول ماهية التمويل ، وفي المطلب الثاني ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أما المطلب الثالث فقد تطرقنا إلى الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول : ماهية التمويل

تحتل مسألة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة كبيرة في الأدبيات المهمة بشأن هذا الصنف من المؤسسات ، خاصة مع تزايد أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خطط التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء ، إلا أن نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإرتفاع عدده يظل مرتبط بمدى تجاوزها لمشكلة التمويل التي تظل المحدد الأساسي لقراراتها المتعلقة بالاستثمار وحتى صحتها المالية وقدراتها التنافسية.

من خلال هذا المطلب سنتناول مجموعة من النقاط التي نتعرض فيها إلى تعريف التمويل ، وأهميته ، ووظائفه ، وأشكاله (أنواعه) ، وأهم المصادر التمويلية التي تعتمد عليها هاته المؤسسات ، لذلك قسمنا هذا المطلب إلى ثلاث فروع .

الفرع الأول : تعريف التمويل وأهميته

لقد تطور مفهوم التمويل بصفة ملحوظة وكان ضروريا للتغلب على التحديات المتفاوتة التي تواجه المؤسسة ، فيعتبر النواة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في توفير مستلزماتها الإنتاجية وتسديد جميع مستحققاتها ونفقاتها ، فازدادت أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال العشر السنوات الأخيرة من 2009 إلى 2019 ، لما لها من دور في دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

أولا : تعريف التمويل

قد اختلف الباحثون في تحديد مفهوم شامل وموحد للتمويل، إذ نجد عدة تعاريف منها :

1- التمويل لغة ¹ : حيث جاء في قاموس المحيط مُلِتَ ، مَالٌ ومِلتَ وتمَوَّلْتَ : كثر مالك ومُلتَه (بالضم) أعطيته المال ، بمعنى أن التَّمَوَّلَ (كسب المال) وتمَوَّلْتَ كثر مالك،

فالتمويل هو :إنفاق المال، وأموّله تمويلا :أي أزوّده بالمال ؛

2- التمويل إصطلاحا هو " مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع." ² ؛ أو هو " توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع تطوير مشروع عام أو خاص " ³ ؛

3- أما إقتصادي ⁴ فقد جاء في القاموس الإقتصادي عندما تريد المنشأة زيادة طاقتها الإنتاجية أو إنتاج مادة جديدة أو إعادة تنظيم أجهزتها، فإنها تضع برنامج يعتمد على الناحيتين التاليتين:

- ناحية مادية :بمصر كل الوسائل المادية لإنجاح المشروع ؛

- ناحية مالية : تتضمن تكلفة ومصدر الأموال وكيفية استعمالها، وهذه الناحية هي التي تسمى تمويلا.

يمكن إستخلاص أن مفهوم التمويل إقتصاديا هو مصدر الأموال وتكلفته وكيفية الحصول عليه وطريقة إستخدامه وسبل إنفاقه وتسييره ؛

4- يُعرف عمر حسن التمويل بأنه " توفير النقود في الوقت الذي نحن في أمس الحاجة إليها، ويوفر إمكانية الأفراد من الاستهلاك بأكثر مما ينتجون في فترات معينة من الوقت " ⁵ ؛

¹ - سليمان ناصر، " تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية"، جمعية التراث، غرداية - الجزائر، 2002 - 1423 هـ ، ص 27 .

² - عبيد علي احمد حجازي ، مصادر التمويل " مع شرح لمصدر القروض " وبيان كيفية معاملته ضريبيا " ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2001 ، ص 11 .

³ - Bernard et collé . dictionnaire économique et financière (5^{ème} édition; paris: s.d), p144 .

⁴ - أ . ميلود زيد الخير ، الأسس والقواعد النظرية المالية الإسلامية ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول : الاقتصاد الإسلامي ، الواقع .. ورهانات المستقبل حول ضوابط الإستقرار المالي في الاقتصاد الاسلامي ، بدون سنة النشر ، ص ص 1-2 .

⁵ - عمر حسن، الموسوعة الاقتصادية ، ط 4؛ القاهرة :الدار الجامعية ، 1995 ، ص 145 .

5- التمويل هو مجموع العمليات التي تصل من خلالها المؤسسة إلى تلبية كل إحتياجاتها من رؤوس الأموال ، سواء تعلق الأمر بالتخصيص الأولي من الأموال والزيادات اللاحقة للقروض المتوفرة في الأوساط العامة والهياكل المالية ، أو المساهمات الممنوحة من طرف الدولة والخزينة العامة ، أو الجماعات المحلية أو الخواص وغيرها ¹ .

مما سبق نلاحظ تعدد الزوايا التي تم من خلالها تحديد مفهوم التمويل ، فهناك من يحدده من خلال توفير الموارد المالية للمؤسسة ، وهناك من ينظر إليه من خلال مختلف الوسائل والمصادر المستعملة لتلبية الإحتياجات المالية ، وهناك من ينظر له على أنه الإختيار المناسب لنوع التمويل الذي يُناسب الإحتياج ثم التزود به . ومن خلال هذه التعاريف يُمكننا وضع تعريف إجرائي لتمويل هو توفير حجم من الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الإقتصادية و تطويرها في الوقت المناسب حسب حاجة المؤسسة ويكون ذلك إما داخليا أو خارجيا.

ثانيا : أهمية التمويل

يعتبر التمويل الدورة الدموية في المؤسسة ، فالغرض من الحصول عليه هو سد الإحتياجات المالية للمؤسسة سواء كانت إحتياجات قصيرة الأجل والتي تخص دورة الإستغلال ، أو إحتياجات طويلة الأجل والتي تخص دورة الإستثمار ، وتتمثل أهمية التمويل فيما يلي ²:

- يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني ؛
- تحرير الأموال والموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها ؛
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل إقتناء وإستبدال المعدات ؛
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي ؛
- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية .

¹ - Charles gardien, financement, autofinancement et administration des grades entreprise, paris,dallas,1941,p2.

² - رابع خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008 ، ص 96 .

ونظرا لأهمية التمويل فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن تُعني بها المؤسسة ذلك أنها المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية، من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة، والموافقة لطبيعة المشروع الإستثماري المستهدف وإختيار أحسنها وإستخدامها إستخداما أمثالا لما يتناسب وتحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة وبدون مخاطر مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة.

الفرع الثاني : وظائف وأشكال التمويل

سنتطرق في هذا الفرع إلى أهم وظائف التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وأشكاله .

أولا : وظائف التمويل

لسيرورة وديمومة المشاريع الإقتصادية ، لابد من تمويل لأنه يعتبر من الأدوات اللازمة لإستمرارها وتنميتها وبالتالي فإن التمويل يتميز بعدة وظائف يمكن إيجازها فيما يلي ¹ :

1- التخطيط المالي :

تطبق المؤسسة هذا النوع من التخطيط لوضع توقعاتها المستقبلية ، وبغية تحضير نفسها حيث أنه خلال تقديرات المبيعات والمصاريف تسعى المؤسسة إلى تحضير المستلزمات المالية وطريقة تحصيلها ، دون إهمال عنصر عدم التأكد من المعلومات التنبؤية ، كما يجب وضع خطط ملائمة مع الأوضاع الغير متوقع حدوثها ؛

2- الرقابة المالية :

تتم عملياتها من خلال التقييم المتواصل لأداء النشاط مقارنة بالخطط الموضوعة ، وتقييم الأداء من خلال الإطلاع على تقارير الأداء بإبراز الإنحرافات ثم تحديد أسباب حدوثها ؛

3- الحصول على الأموال :

يُبين التخطيط المالي للمؤسسة الأموال التي تحتاجها في الوقت المناسب ، ولتلبية هذه الحاجة تلجأ المؤسسة إلى مصادر داخلية وخارجية من أجل الحصول عليها بأدنى التكاليف وأبسط الشروط ؛

¹ - محمد ابراهيم عبيدات، أساسيات الإدارة المالية ، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997 ، ص ص 20 - 21 .

4- استثمار الأموال :

من المهم أن تستعيد المؤسسة الأموال التي إستثمرتها في أصل من الأصول ، سواء كانت ثابتة أو متداولة ، نظرا لإحتياجها في تسديد إلتزاماتها ، وعند الحصول عليها يسعى المدير المالي إلى إستغلالها بشكل أمثل في مختلف المشاريع ، وذلك من أجل تحقيق أعلى مستوى من الربح ؛

5- مقابلة مشاكل خاصة وطارئة :

يفترض على المسير المالي بأن يقوم بالوظائف الأربعة السابقة دوريا ، ولكن هنالك بعض المشاكل التي قد تحدث من حين لآخر: كعمليات في إنتاج سلعة معينة ، وإنتاج سلعة جديدة ، أو الجمع بين مشروعين أو أكثر من عمليات الاندماج أو الانضمام.

ثانيا : أشكال (أنواع) التمويل

يمكننا النظر إلى أشكال التمويل من عدّة جوانب أهمها : المدة التي يستغرقها التمويل ؛ مصدر الحصول على التمويل ؛ الغرض الذي يُستخدم لأجله التمويل .

1- أشكال التمويل من حيث المدة :

بموجب معيار المدة تنقسم أشكال التمويل إلى: تمويل قصير الأجل ؛ وتمويل متوسط الأجل ؛ وتمويل طويل الأجل .

- التمويل قصير الأجل: يقصد بالتمويل قصير الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير وتلتزم بردها خلال فترة لا تزيد على العام عادة ، وتكون تلك الأموال موجهة لنشاط الإستغلال ؛ ¹

والمقصود بنشاطات الإستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في الفترة القصيرة، والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا، ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عملية الإنتاج أي النشاط ؛ ²

¹ - منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 05 .

² - طاهر لطرش، تقنيات البنوك ، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص ، 57 .

- التمويل متوسط الأجل¹ : هو ذلك التمويل الموجه لتمويل الجزء الدائم من إستثمارات المؤسسة في الرأس المال المتداول، والإضافات على موجوداتها الثابتة، أو تمويل المشروعات تحت التنفيذ والتي تمتد إلى عدد من السنوات حيث يتراوح مدته من سنة إلى (07) سنوات ؛

- التمويل طويل الأجل² : هو التمويل الذي يُمنح للمؤسسات ويمتد أكثر من سبعة سنوات، حيث يكون موجها لتمويل العمليات الإستثمارية طويلة الأجل، وذلك نظرا لكون نشاطات الإستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة بهدف الحصول على وسائل الإنتاج أو عقارات أو أراضي والمباني وغيرها .

2- أشكال التمويل من حيث مصدر الحصول عليه :

ينقسم التمويل تبعاً لمصادره إلى تمويل ذاتي ؛ وتمويل خارجي .

- التمويل الذاتي : هو أكثر إستعمالاً بحيث يسمح لتمويل نشاطات الإستغلال بنفسها دون اللجوء إلى أي عميل أو مصدر آخر ؛

- التمويل الخارجي : ويتمثل في لجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة إلتزامات مالية (قروض ، سندات ، أسهم) ، لمواجهة الإحتياجات التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتية المتوفرة لدى المؤسسة .

3- أشكال التمويل حسب الغرض الذي يُستخدم لأجله :

وينقسم التمويل حسب الغرض الذي يُستخدم لأجله إلى تمويل الإستغلال ؛ وتمويل الإستثمار .

- تمويل الإستغلال : يصنف إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة الإحتياجات والمعاملات قصيرة الأجل والتي تتعلق بتنشيط الدورة الإنتاجية في المؤسسة ؛

¹ - عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية ، بدون سنة النشر ، ص 411 .

² - حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، دار الوراق، عمان، 2001 ، ص. 80 .

— تمويل الإستثمار: ويتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة ، وتوسيع الطاقة الحالية للمشروع لإقتناء الآلات والتجهيزات وما يليها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع .¹

الفرع الثالث : مصادر التمويل المؤسسي

يمكننا أن نحصر مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر داخلية ومصادر خارجية .

أولا : المصادر الداخلية

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات على مصادرها الداخلية قبل لجوئها إلى المصادر الخارجية ، وتتمثل المصادر الداخلية في التمويل الذاتي ورأس المال (الأموال الشخصية) .

1- التمويل الذاتي :

يعتبر التمويل الذاتي للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج ، ومن خلال هذا العنصر سنتطرق إلى تعريف التمويل الذاتي ؛ وأهم مكوناته .

1 - 1 - تعريفه : للتمويل الذاتي عدّة تعاريف نذكر منها ما يلي :

- التمويل الذاتي هو تمثيل الثروة التي بحوزة المؤسسة المالية ؛²
- التمويل الذاتي هو إعادة إستثمار الفائض المالي كله أو بعضه في أعمال المؤسسة وبذلك تتفادى هذه الأخيرة زيادة رأس مالها سواء من أصحابها أو من الغير ، وهذا لأغراض التوسع في المؤسسة وما يترتب عن ذلك من مشاكل ومصاريف تثقل كاهل المؤسسة ؛³
- هو عبارة عن مفهوم يبين القدرات الذاتية للمؤسسة على تمويل الإستثمارات التي تقوم بها ؛⁴

¹ - يوسف حسين يوسف ، التمويل في المؤسسات الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 2012 ، ص 172 - 173 .

² - أحمد بوراس ، أسواق رؤوس الأموال ، مطبوعات جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2002 - 2003 ، ص 3 .

³ - محمد عبد العزيز عبد الكريم ، الإدارة المالية والتخطيط المالي ، كتاب 30 ، مكتبة عين الشمس ، مصر ، 1995 ، ص 96 .

⁴ - الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، الطبعة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2001 ، ص 151 .

- يعتبر التمويل الذاتي من المصادر المالية الأساسية للمؤسسة حيث يمثل الفائض النقدي الصافي المتاح للمؤسسة بعد توزيع الأرباح.¹

من خلال هذه التعاريف يمكننا إستنتاج أن التمويل الذاتي هو مجموع الموارد المالية الناتجة داخليا عن نشاط المؤسسة ، والمستعملة لتمويل أصولها حيث يعتبر العنصر الأول الذي تعتمد عليه المؤسسة في التمويل قبل اللجوء إلى المصادر الخارجية .

1 - 2 - مكوناته : يتكون التمويل الذاتي أساسا من العناصر التالية : الإستهلاكات ، المؤونات ، الإحتياطات ، الأرباح ، وسنحاول فيما يلي شرح كل عنصر على حدى :

- الإدخارات الشخصية : وهي التمويل المقدم من صاحب المؤسسة نفسه سواء في بداية تكوين المشروع أو عند الحاجة للتوسع أو لزيادة رأس المال العامل وذلك بتحويل بعض أملاكه الخاصة لخدمة نشاط المؤسسة ، وتعتمد نسبة عالية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على هذا النوع من التمويل ؛²

- مخصصات الإستهلاكات والمؤونات : الإستهلاكات هي مبالغ مالية (أقساط) سنوية تخصصها المؤسسة لمواجهة التدهور المتوقع حدوثه على مستوى إستثمارات المؤسسة ، وذلك نتيجة لمرور زمن من إستخدامها ، أما المؤونات فهي مبالغ مالية تقتطع من الأرباح لمواجهة الخسائر الناجمة عن أخطار محتمل حدوثها ، من قيمة المخزونات والحقوق مستقبلا ، تخصيصها في المؤسسة ضروري حتى لو لم تحقق أرباح ؛³

- الإحتياطات : تمثل الإحتياطات مبالغ يتم تجنبها من الأرباح المحققة لتدعيم المركز المالي للمؤسسة أو لمواجهة خسائر محتملة الوقوع، ويتوقف تكوين الإحتياطات على نتيجة أعمال المؤسسة وتحقيقها لأرباح ، ذلك أن الإحتياطي يشكل جزء من الأرباح القابلة للتوزيع، تقابله زيادة في الأصول ، ويتم حجز الإحتياطات إقما بمقتضى القانون أو النظام الأساسي للشركة كإحتياطي القانوني، النظامي، إحتياطي شراء سندات حكومية⁴؛

¹ - مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2004 ، ص 404 .

² - فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد علي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006 ، ص 196.

³ - يوسف حسين يوسف ، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، مرجع سابق ، ص 227 .

⁴ - عاطف وليم اندرواس ، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، 2008 ، ص 378 .

- الأرباح المحتجزة : وتمثل الأرباح المحتجزة أحد مصادر التمويل الذاتي للمؤسسة، فالمؤسسة بدلا من توزيع كل الفائض المحقق على المساهمين تقوم بتجميد جزء من ذلك الفائض في عدة حسابات مستقلة يطلق عليها إسم الإحتياطات، وسياسة توزيع الأرباح هي التي تحدّد الجزء من الأرباح الذي يوزع على الملاك وأيضا الجزء الذي يحتجز، وعند تخطيط سياسة توزيع الأرباح على المؤسسة عليها أن تأخذ بعين الإعتبار مصالح المؤسسة من جهة ومصالح المساهمين من جهة أخرى.¹
- 2- رأس المال (الأموال الشخصية) :

يسمى أيضا بالأموال الخاصة ويتكون من الأموال الشخصية التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة والأصدقاء إضافة إلى مساهمة الشركاء ، ويكون هذا الجزء من الأموال ضروري في مرحلة الإنطلاق والنمو ، وهو أيضا عامل مهم لأن المساهمة الشخصية تترجم ثقة صاحب المشروع في مشروعه كما تحافظ على إستقلاليته المالية .

ويمكن الفرق بين التمويل عن طريق رأس المال (الأموال الخاصة) والتمويل الذاتي هو أن النوع الأول يكون في بداية نشاط المؤسسة أي عند تأسيس المؤسسة فإن المتطلبات المالية التي يوفرها المستثمر في ذلك الوقت تدخل ضمن الأموال الخاصة ، أما النوع الثاني من التمويل الداخلي (التمويل الذاتي) فإنه يتم خلال دورة حياة المشروع أو المؤسسة أي بعد مرحلة التأسيس والإنطلاق فإن التمويل هنا يكون بناءا على صافي التدفقات والأرباح التي تحققها الشركة مثالا كالأرباح المحتجزة أو الغير موزعة أو المؤونات والإهتلاكات .²

ثانيا : المصادر الخارجية

تتمثل مصادر التمويل الخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التمويل عن طريق البنوك ؛ وعن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM ، الجهاز المسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، الجهاز المسير من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC .

¹ - محمد صالح الحناوي، أدوات التحليل والتخطيط في الإدارة المالية، دار الجامعات المصرية، مصر، 2007 ص46 .

² - مشري محمد الناصر ، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة للاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة) مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2010/2011 ، ص ص 25 - 26 .

1- التمويل عن طريق البنوك :

تلعّب البنوك دورا بارزا في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، من خلال وظيفتها الأساسية المتمثلة في تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة ، لغرض إقراضها لهذه المؤسسات تحت أسس وقوانين معيّنة، فهي تعدّ كوسيط إقتصادي، يدّخر الفائض لتمويل بعض إحتياجات الغير قصد تحقيق الربح، لذا أصبح لزاما على المؤسسات اللجوء إلى المصادر الخارجية من أجل تمويل بعض إحتياجاتها المالية، وذلك لضعف إمكانيّات التمويل الذاتي لها، لأسباب عديدة منها :

- إرتفاع تكلفة إنشاء المشروع ؛
- إنخفاض هامش الربح بفعل المنافسة، وما يترتب عليه من إنخفاض في النتيجة الصافية ؛
- إرتفاع الأجور، مما يؤدي إلى إرتفاع التكاليف التي تؤثر على ربحية المؤسسة ؛
- المديونية المتزايدة التي تؤدي إلى إقتطاع أقساط الوفاء من الأرباح .¹

2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تم إنشائه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 .

تملك الوكالة هيئة تحت إسم "صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة " الذي يقوم بضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه لفائدة المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، لذا ولأجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه، تبتت الوكالة نموذج تنظيمي لا مركزي بإنشاء (49) فرع ولائي تغطي كافة أرجاء الوطن مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر، فيما يمثل صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة ، إطار مكلف بالدراسات على مستوى كل فرع ولائي .

يضمن الفرع الجهوي الرابطة الوظيفية بين المديرية المركزية والفروع المحلية (الفروع الولائية) ، تشرف هذه الهيئة على حوالي خمسة (05) تنسيقيات وهي تقوم بدور التنسيق، التعزيز ومتابعة الأنشطة ، ولهذا الغرض

¹ - زويتة محمد الصالح ، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم التسيير ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية : 2006 / 2007 ، ص ص 37 - 38 .

تم إنشاء شبكة تضم عشرة (10) فروع جهوية تشرف على مجمل الفروع الولائية، وتمثل هذه الهيئة النموذج المناسب لتنفيذ العمل الجوّاري وتقليص الآجال لإتخاذ القرارات السريعة والملائمة.

2 - 1 - أنماط تمويل القروض المصغرة : ¹

- تدبير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر جهاز القرض المصغر من خلال صنفين من التمويل .
سلفة بدون فوائد يتم منحها لشراء المواد الأولية والتي لا تتجاوز كلفتها 100000 دج ، تصل إلى 250000 دج على مستوى ولايات الجنوب، وقد تصل مدة تسديد هذه السلفة إلى (36) شهرا.

- قرض بنكي بدون فوائد مكمل بسلفة بدون فوائد من الوكالة لإنشاء مشروع .

التمويل الثلاثي يدعو إلى تركيب مالي (الوكالة - البنك - المستفيد) ، وهو قرض موجه للمشاريع التي لا تتعدى كلفتها بـ 1000000 دج، لإنشاء النشاطات ، لأجل شراء عتاد صغير ومواد أولية ودفع المصاريف الأساسية للإنطلاق في النشاط .

3- الجهاز المسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ²

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ في سنة 1996 وهي هيئة ذات طابع عمومي ، موضوعة تحت وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي ، تقوم بتنفيذ جهاز قائم على مقاربة إقتصادية وتسعى إلى ترقية ونشر الفكر المقاوِلي وتمنح إعانات مالية وإمتيازات جبائية خلال كافة مراحل المرافقة .

4- الجهاز المسير من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC ³

أنشأ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في سنة 1994 ، وهو مؤسسة ذات طابع عمومي، موضوعة تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، تقوم خصوصا بتنفيذ جهاز دعم إحداث النشاطات لفائدة البطالين أصحاب المشاريع البالغين ما بين (30) و (50) سنة .

¹ - دليل لإفضل إعادة إدماج إجتماعي مهني للمرأة ، وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ، المديرية العامة للأسرة وقضايا المرأة والتلاحم الإجتماعي ، ديسمبر 2015 ، ص 21 .

² - دليل لإفضل إعادة إدماج إجتماعي مهني للمرأة ، وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ، المرجع السابق ، ص 23-24-25 .

³ - دليل لإفضل إعادة إدماج إجتماعي مهني للمرأة ، وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ، المرجع السابق ، ص 27-28.

4 - 1 - صيغة التمويل المقترحة :

نوع التمويل هو تمويل ثلاثي وتشكل التركيبة المالية من :

- المساهمة الشخصية لصاحب المشروع ؛
- القرض بدون فائدة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC ؛
- القرض البنكي.

المطلب الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم الأهمية البالغة التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هناك إختلاف كبير في تعريف هذه المؤسسات من طرف العديد من الدول والهيئات الدولية ، لذلك سوف نتطرق إلى تعريفها من بعض الدول الأجنبية وبعض الهيئات الدولية، بالإضافة إلى المشرع الجزائري .

الفرع الأول : التعاريف الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفاتها

تعددت التعاريف الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتباينت من طرف العديد من المؤسسات والهيئات الدولية، لذلك سنقوم بطرح بعض هذه التعاريف مع الإشارة إلى تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: التعاريف الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عرف البنك الدولي والإتحاد الأوروبي وبعض الهيئات الدولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إستنادا إلى بعض المعايير الخاصة بكل هيئة لذلك سوف نعرض بعض هذه التعاريف بالإضافة إلى خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهدف من إنشائها.

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المنظور الدولي :

من بين هذه التعريفات نذكر :

1 - 1 - تعريف البنك الدولي:

- المؤسسة الصغيرة: أن يكون عدد موظفيها أقل من (10) وإجمالي أصولها وحجم مبيعاتها السنوية أقل من 100000 دولار أمريكي ؛

- المؤسسات الصغيرة: أن تظم أقل من (50) موظفا وتبلغ أصولها وحجم مبيعاتها السنوية أقل من (3 مليون دولار أمريكي ؛

- المؤسسة المتوسطة : ويبلغ عدد موظفيها أقل من (300) موظف أما أصولها وحجم مبيعاتها السنوية فهي أقل من (15) مليون دولار أمريكي ¹.

1 - 2 - تعريف الولايات المتحدة الأمريكية :

حسب لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية يعتبر المشروع صغيرا عندما يستوفي شرطين على الأقل :

- عدم إستقلال الإدارة عن المالكين, وأن تتم إدارة المشروع من طرف كل الملاك أو بعضهم ؛

- تمويل رأس مال المشروع من طرف مالك واحد أو عدد قليل من المالكين؛

- العمل في منطقة محلية فيكون العمال والمالكون من مجتمع واحد؛

- أن يكون حجم المشروع صغيرا نسبيا بالمقارنة مع القطاع الذي ينتمي إليه.

كما عرّفت إدارة الأعمال الصغيرة المؤسسات الصغيرة بأنها : " تلك المؤسسة التي تمتلك وتعمل بشكل مستقل, أي تتصف بالاستقلالية , كما تتصف بالتفرد والتميز وعدم الشروع في مجال أعمالها " ².

1 - 3 - تعريف الاتحاد الأوروبي:

- المؤسسة الصغيرة : التي تضم أقل من (50) عاملا ورقم أعمالها أقل من (7) مليون يورو أو إجمالي أصولها أقل من (5) مليون يورو ؛

- المؤسسة المتوسطة : التي يتراوح عدد العاملين فيها من (50) إلى (250) عاملا ورقم أعمالها من (40) مليون يورو أو إجمالي أصولها أقل من (5) مليون يورو ؛

¹ - عوادي مصطفى, دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة, الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر, يومي 07/06 ديسمبر 2017, ص 2-3 .

² - مرزوقي نوال, معوقات حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية على الائزو 9000 و 14000-دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية, رسالة ماجستير تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, جامعة فرحات عباس سطيف, 2010/2009, ص 20 .

- المؤسسة المصغرة : التي تضم أقل من (10) عمال .

بالإضافة إلى المعايير السابقة يُضاف معيار الإستقلالية أي أن تكون المؤسسة غير مملوكة ولا يوجد بها حقوق تصويت بنسبة (25%) أو أكثر لمؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات غير خاضعة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .¹

جدول رقم (01) : تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الإتحاد الأوربي

المؤسسة	عدد العمالة	معايير أخرى
المصغرة	أقل من (10)	مستقلة
الصغيرة	أقل من (50)	أقل من (7) ملايين يورو مبيعات أو (5) مليون أصول
المتوسطة	من (50 إلى 250)	أقل من (40) ملايين يورو مبيعات أو (27) مليون أصول

المصدر : من إعداد الطالبات بالإعتماد على المعلومات السابقة .

1 - 4 - تعريف اليابان :²

حسب القانون الأساسي الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه يعرفها على النحو التالي :

¹ - عبد قادر رفاق، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، سنة 2010/2009، ص 15 .

² - ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الواقع و تحديات، مجلة النماء للاقتصاد و التجارة، العدد3، جوان 2018، ص 217-218.

جدول رقم (02) : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

القطاع	عدد العمال(عامل)	رأس المال(الين الياباني)
الصناعة البناء و نقل	أقل من (300) عامل	أقل من (300) مليون ين
المبيعات بالجملة	أقل من (100) عامل	أقل من (100) مليون ين
المبيعات بالتجزئة	أقل من (50) عامل	أقل من (50) مليون ين
الخدمات	أقل من (100) عامل	أقل من (50) مليون ين

Source :Nadine Levaratto, La PME objet frontière : analyse en termes de cohérence entre l'organisation interne et le marché, communication au colloque les PME dans les sociétés contemporaines de 1880 a nos jours, pouvoir, représentation, action, Université de Paris 1 Panthéon/Sorbonne, 20 et 21 janvier 2006, P : 04.

1 - 5 - تعريف دول المغرب العربي :

نذكر تعريف دولتي المغرب وتونس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :¹

1 - 5 - 1 - المغرب : وضع من طرف اللجنة الفرعية المكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- عدد العاملين فيها لا يتجاوز (200) عامل ؛

- رقم أعمالها أقل من (5) ملايين درهم في مرحلة التأسيس ، (20) مليون درهم في مرحلة النمو و (50

(مليون درهم في مرحلة النضج .

1 - 5 - 2 - تونس : يلاحظ في تونس أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن تعريفها بأحد المسارين التاليين:

- عدد المستخدمين أقل من (50) شخص ؛

- مبلغ الإستثمار أقل من (1) مليون دينار تونسي .

الأمر: 814-94 : المتعلق بتمويلات الصندوق الوطني لترقية الحرف والمهن الصغيرة يعرف المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة : " بأنها تلك المؤسسات التي لا تتجاوز تكاليف إستثمارها (50000) دينار تونسي " .

¹ - زيتوني صابرين، الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية و لوجستيك ، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، سنة 2016/2017، ص 16-17.

الأمر رقم 99-484: المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ومن خلال صندوق الترقية واللامركزية الصناعية يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الصناعي : " بأنها تلك المؤسسات التي مجموع إستثمارها أقل من (3) ملايين " .

2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

هناك عدّة خصائص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر أهمها كما يلي:¹

- تتركز في مناطق مهملة من قبل القطاع العام ، كما أن سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر محلي أو وطني ونادرا ما يكون دولي؛
- تكون في الجزائر قليلة الابتكار وتقنيات النمو(التخلي، الاندماج، تجمع...)، غير متحكم فيها وغير مستخدمة؛
- مواردها هشة نتيجة لمحدوديتها ، وإن وجدت فهي غير مستغلة لعدم وجود بنية ملائمة للأعمال ؛
- غالبا تكون في شكل مؤسسات عائلية، ونادرا ما تقوم بفتح رأسمالها للأجانب ؛
- نشاطها الصناعي ضعيف، ولا تعرف تصنيف سوقها، فهي ليست متخصصة من أجل النشاط على مستوى السوق المتخصصة، وهذا ما يؤدي إلى فقدانها أسواقها لصالح المؤسسات المنافسة .

3- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها :

سنستعرض أهميتها وأهدافها في هذا العنصر

3 - 1 - أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ما يلي:²

- المساهمة في مجال المقاولات من الباطن : بذلك تحقق تكاملا إقتصاديا بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة من خلال فرصة الإمداد بالمكونات والأجزاء التي تدخل في المنتج النهائي أو تنفيذ أعمال مكملات للأنشطة المؤسسات الكبرى ؛
- المساهمة في التشغيل : تساهم في خلق مناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانات المتواضعة التي تتوفر عليها؛

¹ - حنان جودي، إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية و الاندماج في الاقتصاد التنافسي دراسة حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه، تخصص علوم تسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2016/2017، ص14 .

² - قارة ابتسام، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر دراسة حالة -ولاية مستغانم-، مجلة الجزائرية للعملة و السياسات الاقتصادية، العدد2، سنة 2011، ص117-118 .

- المساهمة في زيادة الناتج الوطني : تساهم بشكل مباشر و بنسب عالية في الناتج الوطني الاجمالي أكثر مما تساهم به المؤسسات الكبيرة.

3 - 2 - أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : يرمي إنشاءها إلى تحقيق عدّة أهداف من بينها :¹

- تحولات الاقتصادية العالمية، والتي أدت إلى برامج التعديل الهيكلي في الإقتصاد مما دفع إلى إنشاء المؤسسات لمعالجة مظاهر التخلي عن بعض الأنشطة ، وإمتصاص المسرحين من مناصبهم ؛
- تعاضد دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية ؛
- الاهتمام المتزايد بها من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية للتخفيف عن عبء الفقر و البطالة ؛
- تشجيع المناولة من قبل المؤسسات الكبيرة وذلك لتخفيف تكاليف إنتاجها؛
- توليد الإنتاج والدخل وفرص العمل؛
- خلق وصقل المهارات الفنية والإدارية اللازمة لدفع عجلة التصنيع؛
- نشر النمو الإقتصادي على أكبر قدر من المساحة الجغرافية، وتحقيق زيادة التوازن الإقليمي للتنمية المحلية ؛
- خلق ودعم مجالات للتصدير غير المجالات التقليدية؛
- تلبية جزء من السوق المحلية، وخاصة السلع التي يمكن إنتاجها بشكل عادي.

ثانيا: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أصناف، حيث توجد عدة معايير يتم على أساسها تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:²

1 - تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها : تصنف إلى عائلية ، وتقليدية ، ومتطورة وشبه متطورة .

- المؤسسات العائلية : مكونة من مساهمات أفراد العائلة ، وقد يمثلون اليد العاملة ، ومكان إقامتها في المنزل ؛

¹ - بن جيمة عمر، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار، رسالة لنيل شهادة ماجستير، تخصص ادارة الافراد و حوكمة شركات، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، سنة 2010-2011، ص28-29 .

² - نسيم سابق، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، سنة 2015-2016، ص22-25 .

- المؤسسات التقليدية : عادة ما يعتمد هنا على مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية، وتتميز عن المؤسسات السابقة بكونها تكون في ورشات صغيرة ومستقلة عن المنزل، وهي قادرة على الإستعانة بالعامل الأجير، بالإضافة إلى اعتماد وسائل بسيطة ؛

ما يلاحظ على النوعين السابقين أنهما يعتمدان كثيرا على كثافة أكبر لعنصر العمل وإستخدام ضعيف للتكنولوجيا المتطورة، وهذا ما يجعل من عملية التسويق بسيطة ؛

- المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة : تعتمد على التقنيات والتكنولوجيا الصناعية الحديثة ، سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل، أو من ناحية انتاج منتجات منظمة ومطابقة لمقياس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية.

2 - تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات :

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب منتجاتها إلى:

- مؤسسات إنتاج السلع الإستهلاكية: تختص بإنتاج سلع ذات إستهلاك أولي ، مثل المنتجات الغذائية وتحويل المنتجات الفلاحية ومنتجات الجلود والورق ومنتجات الخشب ومشتقاته ، ويرجع سبب اعتماد هذه المؤسسات على مثل هذه الصناعات لإستخدامها المكثف لليد العاملة وكذلك سهولة التسويق ؛

- مؤسسات إنتاج السلع والخدمات : وتضم المؤسسات التي تنشط في قطاع النقل والصناعة الميكانيكية والكهربائية، والصناعة الكيمائية والبلاستيكية، صناعة مواد البناء ، وهذا راجع إلى الطلب المحلي الكبير على منتجاتها ؛

- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز : تتميز بإستخدام معدات وأدوات ذات تكنولوجيا حديثة وكثافة رأس المال ، الشيء الذي جعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق، حيث أنه يكون في بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج أو تركيب بعض المعدات البسيطة، وذلك خاصة في دول المتطورة، أما في دول النامية فتقتصر على إصلاح بعض الآلات وتركيب قطع الغيار المستوردة.

3 - تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل:

تُصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل كما في الجدول الموالي :

الجدول رقم (03) : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس العمل

الإنتاج العائلي		النظام الحرفي		النظام الصناعي للورشة (المنزلي)		نظام التصنيع	
الإنتاج المخصص للاستهلاك الذاتي	العمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
01	02	03	04	05	06	07	08

Source : Estaley, morse, la petite industrie moderne ,2000 p, 23

- من خلال الجدول يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى مؤسسة غير مصنعة ومؤسسة مصنعة :
- المؤسسة غير المصنعة: تتمثل في الفئات (03،02،01) الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، وتتميز بالعمل البسيط والتقليدي.
 - المؤسسة المصنعة: ممثلة في الفئات (08،07،06،05،04) ، فهي تقوم بالجمع بين المصانع الصغيرة والمصانع الكبيرة، حيث يتميز بإستخدام أساليب التسيير الحديثة وتعقد العملية الإنتاجية.
 - المقاول من باطن: تعتبر مظهرًا من مظاهر التكامل الإقتصادي، وتتمثل في الفئات (05،04) ، وتعني تجسيد التعاون بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن المقاول من الباطن هي أن يتعهد ب: تعاون مباشر وغير مباشر.

الفرع الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي الجزائري 02 / 17

قام المشرع الجزائري بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق معايير معينة ، وذلك من خلال إصداره للقانون التوجيهي الجديد 02 / 17 الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وسوف نتطرق إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفها حسب هذا القانون التوجيهي.

أولاً: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات ¹.

- 1- تُشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا ؛
- 2- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايين دينار جزائري ، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري ؛
- 3- تستوفي معيار الإستقلالية .

يقصد في مفهوم هذا القانون التوجيهي الجديد 02 / 17 بما يأتي :

- الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة ؛ أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي ، السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط ؛ هي تلك المتعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل .
- الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة (12) شهرا ؛
- المؤسسات المستقلة : كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار (25%) أو أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى ؛ لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ثانيا : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم تصنيفها حسب القانون التوجيهي الجديد رقم 02 / 17 للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى: ²

¹ - القانون رقم 02-17 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، المادة 5، ص 5-6 .

² - القانون رقم 02-17 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير 2017، المادة 8-9-10 من القانون سبق ذكره.

- 1 - تعرف المؤسسة الصغيرة جدا بأنها مؤسسة تُشغل من شخص (1) واحد إلى تسعة (9) أشخاص ، ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري ، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري ؛
- 2 - تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تُشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا ، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري ؛
- 3 - تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تُشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا ، وقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري .

الجدول رقم (04) : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

المؤسسة	عدد عمال	رقم أعمالها	حصيلتها السنوية
صغيرة جدا	(1 إلى 9)	أقل من (40) مليون دينار	لا يتجاوز (20) مليون دينار
صغيرة	(10 إلى 49)	لا يتجاوز (400) مليون دينار	لا يتجاوز (200) مليون دينار
متوسطة	(50 إلى 250)	(400) مليون دينار إلى (4) ملايين دينار	(200) مليون دينار إلى مليار دينار

المصدر : من إعداد الطالبات بالإعتماد على المعلومات السابقة .

الفرع الثالث : المراحل المتبعة لإنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

لكي يتم إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة يجب المرور بعدة مراحل ويجب التحكم في كل مرحلة قصد إنجاح هذا النوع من المؤسسات، ومن أهم هاته المراحل المتبعة ما يلي:¹

أولا: تكوين المالك أو مُسير

تعتبر من أهم المراحل وذلك حتى يستوفي المسير بعض الشروط اللازمة لتجسيد هذا المشروع أم لا ؟ ، ويظهر ذلك من خلال الإستهعداد النفسي والمعنوي وكذلك المادي للمُسير، فهذا الإستهعداد هو الذي يشكل أحد مصادر النجاح أو الفشل للمشروع المراد تحقيقه، ولضمان نجاحه يجب أن تتوفر في صاحب المشروع بعض المميزات والخصائص وهي : ترتيب الملاك أو المسيرين وفق تصرفاتهم، تكوين المالك أو المسير.

¹ - زويته محمد الصالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 28-30.

ثانيا: الحصول على الفكرة لإنشاء المؤسسة وكيفية تطويرها

تبدأ معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بإمعان الفكر الإستراتيجي والتخطيط الدقيق وذلك من خلال:

- إيجاد فكرة لإنشاء مؤسسة صغيرة والمتوسطة؛
- تطوير الفكرة؛
- التمويل.

ثالثا: الإجراءات القانونية

يبدأ النشاط الإقتصادي في العمل إلا بعد وضع الإطار والمسار القانوني للمؤسسة كما يلي:

- 1- وضع الإطار القانوني: المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتميز بالشخصية المعنوية القانونية مثل كل هوية إقتصادية، ويجب أن تبين الشكل التنظيمي لهذه المؤسسة، هل هي شركة أشخاص أم هي شركة رؤوس أموال ؟ ، وذلك من خلال القيد في السجل التجاري ؛
- 2- المسار القانوني: يجب المرور ببعض الخطوات المهمة والتي تتمثل في اللجوء إلى الموثق لتحرير وإمضاء العقد، وعملية القيد في السجل التجاري، ويتم تقييد المسير، تحديد مسؤولياته وتسيير الشركة (حسب القانون التجاري للبلاد) والذي يُنظم المسار القانوني للمؤسسة .

رابعا: إنطلاق النشاط الإقتصادي

بعد أن يتم المرور بالمراحل السابقة، تأتي المرحلة الخاصة بالتقييد الفعلي للمشروع، وبالتالي إنطلاقة النشاط الإقتصادية، وعند إنطلاقة المؤسسة في العمل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار بعض الأولويات من بينها:

- 1- الطلبات الأولى: وذلك بتجسيد الإتصال مع الزبائن والموردين؛
- 2- وضع وسيلة العمل: وهذا يعني إمتلاك وسائل الإنتاج.

خامسا: تأمين المؤسسة

عند القيام بأي نشاط يجب أن يكون هناك تأمين ضد الأخطار، وفي بعض الحالات يكون التأمين إجباريا، بمقتضى القانون فهو يحمي العلاقات المهنية، ويُريح أيضا المؤسسة إتجاه العملاء.

المطلب الثالث : الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قامت الدولة بإنشاء العديد من الهيئات الداعمة لها ومن بينها : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل شباب ANSEJ ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM ، والصندوق الوطني لتأمين عن البطالة CNAC ، الذي سوف نتطرق إليهم في هذا المطلب .

الفرع الأول : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ من أهم الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك سوف نتطرق في هذا الفرع إلى مفهوم الوكالة ونشأتها ومهامها والهدف من إنشاء هذه الوكالة .

أولاً: مفهوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ هيئة ذات طابع عمومي , تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي .

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بتنفيذ جهاز ومقاربة إقتصادية , يهدف إلى مرافقة الشباب البطال لإنشاء وتوسيع المؤسسات المصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات .

تسعى الوكالة إلى ترقية ونشر الفكر المقاوлатي , وتمنح إعانات مالية وإماتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة .

تتصرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ في هذا الإطار بالتنسيق مع البنوك العمومية وكل الفاعلين على المستويين الوطني والمحلي¹.

ثانياً : نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96 - 296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم الشباب ANSEJ وتحدد قانونها الأساسي وهي عبارة عن هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية

¹ - وثائق رسمية من الوكالة .

المعنوية والإستقلال المالي وتسعى لتشجيع كل صيغ المبادرات المؤدية لإنعاش قطاع تشغيل الشباب ، والتضامن الوطني لذلك هي تعتبر هيئات المرافقة في إطار الإقتصاد الإجتماعي أو التضامني ¹.

ثالثا :مهام وأهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

تتمثل مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ما يلي:²

- 1- تقديم الإستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إنشاء النشاطات ؛
- 2- تزويد الشباب ذوي المشاريع بكافة المعلومات ذات الطابع الإقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بنشاطاتهم ؛
- 3- تطوير العلاقة مع مختلف شركاء الجهاز (بنوك ، مصالح الضرائب ، صناديق الضمان الإجتماعي للأجراء والغير الأجراء) ؛
- 4- تطوير الشراكة بين القطاعات لتحديد فرص الإستثمار في مختلف القطاعات ؛
- 5- ضمان التكوين متعلق بالمؤسسة لصالح الشباب ذوي المشاريع ؛
- 6- تشجيع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية أحداث الأنشطة وتوسيعها.

تسعى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل شباب ANSEJ لتحقيق جملة من الأهداف منها :³

- 1- إدماج الشباب في الحياة الإقتصادية والإجتماعية عن طريق تقديم المشورة والنصح حول تطبيق المشاريع الإستثمارية ؛
- 2- تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للإستفادة من قروض البنوك ؛
- 3- التخفيف من مشكلة البطالة ؛
- 4- تعزيز والإستغلال الأمثل للقدرات الإنتاجية ؛
- 5- خلق وتنمية روح المبادرة الفردية والإبداعية لدى الشباب .

¹ - الجريدة الرسمية، العدد 91، المؤرخ في 17 شعبان 1419 الموافق ل 2 ديسمبر 1998، ص 28 .

² - ملحق رقم 1 .

³ - زيدي بشير، بو دية مراد سكيبة، أهمية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالجزائر لتحقيق الاستدامة،الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يوم 2017/10/30/29 جامعة الوادي.

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

قامت الدولة بإحداث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM كألية لتمويل المشاريع المصغرة ، حتى المشاريع في البيت ، لذلك سوف نتطرق إلى مفهوم هذه الوكالة ومهامها.

أولاً: مفهوم وكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM آلية لترقية الشغل الذاتي ودعم المؤسسات ، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ، وتشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية وتنمية روح المقاولات وتقوم هذه الأخيرة بعدة مهام¹.

ثانياً: أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تكمن أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في ما يلي:²

- 1- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، والعمل في البيت والحرف والمهن ، ولا سيما الفئات النسوية؛
- 2- رفع الوعي بين سكان الريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الإقتصادية والثقافية من السلع والخدمات المولدة للمداخيل والعمالة؛
- 3- تنمية الروح المقاولاتية لتحل محل الإتكالية ، فتساعد على الإدماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص؛
- 4- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على إحترام الإتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM ؛
- 5- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد المصغرة ؛
- 6- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض (عرض/بيع) .

¹ - الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 04-14، 2004، ص 8-12 .

² - الموقع الرسمي لوزارة تضامن و قضايا المرأة- وكالة الوطنية لتسيير الرض المصغر، الأهداف و مهام، 22-02-2020، 14:51 .

ثالثا: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تكمن مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM فيما يلي ¹:

- 1- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها؛
- 2- دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ؛
- 3- إبلاغ المستفيدين الذين أهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الإعانات الممنوحة؛
- 4- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الإتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج ؛
- 5- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع ، وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ وإستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد ؛
- 6- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل؛
- 7- تنظيم المعارض (عرض / بيع) جهوية ووطنية لمنتجات القرض المصغر؛
- 8- التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز .

الفرع الثالث: الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة CNAC

إضافة إلى الوكالتين السابقتين تم إنشاء الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة CNAC كآلية أخرى للتأمين لذلك سوف نقوم بتعريف هذا الجهاز والتطرق إلى مهامه .

أولا: مفهوم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

تم تأسيس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سنة 1994 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415 الموافق لـ 6 جويلية 1994 المتضمن القانون الأساسي لصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وفقا لما جاء في المادة (1 و2) من المرسوم فإن الصندوق يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ويوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الإجتماعي . ²

¹ - الموقع الرسمي لوزارة التضامن وقضايا المرأة- مرجع السابق .

² - رحمة بلهادف ونادية غوال، الملتقى الوطني حول الريادة الاعمال ، مداخلة بعنوان " أهمية الوكالات الوطنية في تسهيل عملية استحداث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن سياق تحسين المناخ الأعمال في الجزائر"، يومي 26-27-28 أفريل 2017، مركز جامعي بغليزان، ص 14 .

ثانيا: مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

قد حددت المادة الرابعة من المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المهام الأساسية للصندوق والمتمثلة فيما يلي:¹

- 1- يُضبط الصندوق باستمرار بطاقية للمنخرطين ويضمن تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة ورقابة ذلك ومنازعاته ؛
- 2- تسيير الأداءات المقدمة بعنوان الخطر الذي يغطيه ؛
- 3- مساعدة ودعم إعادة إنخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداءات التأمين عن البطالة في الحياة النشيطة ؛
- 4- تنظيم الرقابة التي ينص عليها التشريع المعمول به في مجال التأمين عن البطالة ؛
- 5- التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات التشغيل .

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 94-188 مؤرخ في 26 محرم عام 1415 الموافق 6 يوليو 1994 ، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني لتأمين عن البطالة، المادة 4، ص 6 .

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع سواء الوطنية منها ، الأجنبية ، والمواضيع التي تناولت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كثيرة، و لكن ليست بنفس العدد في مجال التمويل، خاصة البدائل التمويلية الحديثة، حيث إعتدنا على مجموعة من الأطروحات ، المذكرات ، والمداخلات الحديثة ، ولقد تعددت هذه الدراسات والتي نستعرضها في مطلبين دراسات وطنية ، ودراسات عربية .

المطلب الأول : الدراسات الوطنية

سنستعرض في هذا المطلب الدراسات الوطنية التي تناولت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو التمويل أو الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، وسنقوم بتقسيمها إلى ثلاث فترات .

الفرع الأول : الفترة الأولى من 2018 إلى 2017

أولا : دراسة فارس طارق ، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل ترقية قدرتها التنافسية دراسة حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر، 2018 .

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري وآفاق تطورها والسبل الكفيلة بترقية قدرتها التنافسية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة والتعرف على العوامل التي تدفع للاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي بغية إستيعاب إطار موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحليل أبعاده، بينما تم الاعتماد على المنهج التاريخي لرصد وتطور قطاع هذه المؤسسات، وكما تم الإعتماد على المنهج المقارنة ودراسة الحالة رغبة في تحليل تجارب الدول التي توافرت عنها البيانات في مجال ترقية القدرة التنافسية لمؤسساتها الصغيرة والمتوسطة وإسقاط الدراسة النظرية حول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ، رغم الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار إلا أن أداء التنافسي للاقتصاد الجزائري لم يتحسن وظل يراوح مكانه في مراتب متأخرة ضمن تقارير التنافسية العالمية.

وأهم ما ميزت هذه الدراسة تركزت على دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري و آفاق تطورها والسبل الكفيلة بترقية قدرتها التنافسية في ظل التحولات الاقتصادية ,بينما الدراسة التي سنقوم بها تركزت على آليات التمويل التي تعتمد عليها الوكالة الوطنية لتدعيم الشباب ANSEJ لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ثانيا :دراسة أ. د . عمر جنينة ، أمينة بلغيث ، إستراتيجيات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم التنوع الإقتصادي في الجزائر تجربة الجزائر والتجربة الإيطالية (دراسة مقارنة) ، مداخل في الملتقى الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الإقتصادي في الجزائر رقم المحور 06 دراسة الاستراتيجية والتجارب الدولية الناجحة في تطوير القطاع الصناعي وتقييم إمكانية تبنيها وتطبيقها في البيئة الإقتصادية الجزائرية ، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة لونييسي علي ، البلدة 2 ، الجزائر ، يومي 6 و 7 / 11 / 2018 .

لقد حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإهتمام كبير لدى الكثير من الدول بإعتبارها محورا أساسيا من محاور التنمية المستدامة. حيث إذا إستطاعت الدولة على النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إستراتيجياتها وبرامجها الداعمة يضمن لها تحقيق التنمية المستدامة ويجعل هذه الأخيرة قادرة على المنافسة والتكيف.

كما أنها أحد الآليات الناجعة في السياسة الاقتصادية حيث تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أولويات الحكومة الجزائرية في إطار تكييف الاقتصاد الوطني مع التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي ومتطلبات الإنتقال إلى إقتصاد السوق، فتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان إستمراريتها مرتبط بمهمة الدولة في تطبيق سياساتها حول هذا القطاع ، كما تعتبر التنمية المستدامة أحد المناهج التي تقوم عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكضرورة فرضت عليها، ومن أجل كسب ثقة الجهات أو المؤسسات المالية داخل الدولة وهذا نتيجة الصعوبات التمويلية التي تعترضها.

كما تتمثل أهمية هذه الدراسة في أنها من أهم مواضيع الساعة وأحد الحلول الهادفة إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بين مختلف الشعوب.

ولقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، ومساهمة سياسات الدولة في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتعرف على التجربة الإيطالية في هذا المجال والأخذ بها ومقارنتها بالجزائر

ثالثا : دراسة أ . جاري فاتح ، أ . بوكار عبد العزيز ، الهيئات والمؤسسات الداعمة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مداخله ضمن الملتقى الدولي الإطار القانوني لترقية الإستثمار خارج قطاع المحروقات في الجزائر " الفرص والتحديات " ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أحمد دراية ، أدرار ، الجزائر ، يومي 30 و 31 / 01 / 2018 .

تتمثل أهمية هذه الدراسة في محاولة إظهار الجهود التي بذلتها وتبذلها الدولة من أجل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، خصوصا وأنها في كل مناسبة تظهر بأنها تعول عليه في تحقيق نتائج إقتصادية وإجتماعية في الأساس الأول ، كما هدفت الدراسة إلى محاولة إظهار الدور الذي قامت به الدولة لتوفير متطلبات هذا القطاع ، ودراسة وتحليل التعديلات التي جاءت في القانون الأخير 17 / 02 .

ركز الباحثان في هذه الدراسة على التعرف على الهيئات المرافقة والداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، وذلك بإنشاء عدة هيئات ووكالات من أجل توفير بيئة ملائمة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما سخرت الدولة لها كل أشكال الدعم المادي من أجل تطويرها وتحسين نمط التسيير بها إلا أنه رغم المجهودات التي بذلتها الحكومة إلا أن هذا القطاع ما زال يعاني العديد من المشاكل والمعوقات التي تعد من القيام بالدور المنوط ، بذلك وجب على الحكومة الجزائرية معالجتها والتحقيق من حده آثارها .

رابعا : دراسة أ . الهرموشي خطاب ، أ . صاوي مراد ، أ . نسيم فطيمة ، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مستغانم ، مداخله في إطار ندوة بحثية حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية المحلية لولاية مستغانم في المحور : تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية مستغانم ، يوم 06 / 12 / 2017 .

سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التعرف على الإطار المفاهيمي لها وأهميتها وطرق تمويلها، وقد ركزت على الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كأهم الهياكل الداعمة والممولة لتلك المؤسسات بمختلف صيغها التمويلية والامتيازات الجبائية وشبه الجبائية التي تمنحها

لأصحاب المشاريع الراغبين في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ولذلك سنقوم بدراسة على المستوى المحلي بولاية مستغانم حول الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لتقييم الآليات التي تعمل بها من جهة، والاطلاع على النتائج التي تم تحقيقها على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة منها من جهة أخرى.

خامسا : دراسة سوسن زيرق ، مساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية بولاية سكيكدة 2010-2015 ، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي الجزائر 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة قرض الإيجار في حل مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي ، وعلى الرغم من أهمية القروض البنكية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه لم يكن متاحا لكل المؤسسات محل الدراسة بسبب الشروط المرتبطة به ، كالضمانات والتكلفة التي لا تستطيع كل المؤسسات تحملها.

ركز الباحث في هذه الدراسة على قرض الإيجار الذي يعتبر مصدر تمويل هام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها اللجوء إليه لتغطية حاجتها التمويلية اعتمادا على مزاياه الكثيرة كالتغطية الكلية لقيمة الاستثمار المطلوب وقدرته على التكيف مع ظروف المؤسسة إلى جانب تنوع الصيغة التي تتلاءم مع خصوصيتها المالية.

الفرع الثاني : الفترة الثانية من 2015 إلى 2011

أولا : دراسة بلحاج آمنة ، واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، رسالة الماجستير في علوم التسيير تخصص الإدارة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أبو بكر بقايد تلمسان الجزائر 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعرفة وظائف ووقائع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ، وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي مع تدعيمه بدراسة حالة من أجل الإلمام بالجوانب الرئيسية لدراسة ، حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية : إن تدفق المعلومات في المؤسسات محل الدراسة يتم بصفة بطيئة وأن غالب المؤسسات تعي الإطار القانوني والأخلاقي في جمع ونشر المعلومات .

أهم ما يميز هذه الدراسة هو إكتشاف مدى اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بتطبيق الذكاء الاقتصادي , من خلال قياس مستوى اعتماد ممارسة وتحديد المعوقات التي تعترض هذه المؤسسات , وكذا العوامل التي تدفعها للعمل به , وأن المشكل المالي هو أكبر معوق تواجهه هذه المؤسسات كما أن تطبيقه لا يرتبط لا بحجم المؤسسة ولا باتساع الأسواق .

ثانيا : دراسة سامية عزيز ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لمؤسسات الخاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة أطروحة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنمية جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر 2014.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف بواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في التنمية الاجتماعية وكيفية تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية والتعرف عن المشاكل والعراقيل التي تعيقها عن أداءها لعملها في الجزائر , حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في هذه الدراسة باستعمال الأساليب وأدوات التالية : إستبيان ، مقابلة، ملاحظة ، الرسمية ، تقارير .

و من أهم ما يميز هذه الدراسة هو التركيز على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية التي تثير الجدل والنقاش على الساحة الاقتصادية حول سبل النهوض بها والبحث عن أفضل الطرق لدعمها نظرا لما يمكن أن تقدمه للاقتصاد الوطني من إضافات باعتبارها محركا للتنمية الاقتصادية , ويتجلى ذلك بوضوح في مساهمتها الفاعلة في التشغيل ودفع عجلة الإنتاج ومساندتها للمؤسسات الكبرى من خلال تغذيتها بالمواد الأولية والخدمات الضرورية ,

ثالثا : دراسة سماح طلحي ، دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لحالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، الجزائر ، 2013 / 2014 .

تطرقت هذه الدراسة إلى موضوع الصيغ الحديثة كحل أمثل لإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مع الإشارة إلى واقع هذا النوع من التمويل في الجزائر ، وباعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية يتعين الإحاطة بجميع المشاكل التي تواجهها والتي من أهمها مشكلة التمويل ، فرغم تعدد مصادر التمويل المتاحة أمامها يبقى من الضروري الإهتمام بالتقنيات التمويلية الحديثة والتي من بينها صيغ التمويل

الإسلامية ، قرض الإيجار ، رأس المال المخاطر ، عقد تحويل الفاتورة والسوق المالية الثانية التي أثبتت نجاعتها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان المتقدمة .

ولقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه رغم توفر الأرضية القانونية والتنظيمية يضل لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذه التقنيات التمويلية جد محدود نظرا لحداثة تطبيقها في الجزائر من جهة وعدم إدراك المفاهيم الأساسية المتعلقة بها وأهميتها كبدايات تمويلية فعالة من جهة أخرى .

رابعا : دراسة مطهري كمال ، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري ، رسالة ماجستير في الاقتصاد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة وهران الجزائر 2012.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة الاختلاف بين الأساليب التمويلية للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وأي المصدرين أقل تكلفة في تمويل وتنمية هذه المؤسسات, وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المقارنة ومنهج دراسة الحالة.

ركز الباحث في هذه الدراسة على الفرق بين البنك الإسلامي والبنك التقليدي والمميزات التي يقدمها البنك الإسلامي التي شكلت عامل جذب لشريحة كبيرة من العملاء الذين لا يجذبون التعامل مع البنوك التقليدية الربوية التي تبنى بعضها نتيجة لذلك قرار التحول إلى البنوك الإسلامية سواء جزئيا عبر فتح فروع الإسلامية أو التحول بشكل كامل إلى المصرفية الإسلامية .

خامسا : دراسة قشيدة صوراية ، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوربية للمساهمات "فيناليب" ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 ، 2012/2011 .

يلعب التمويل دورا مهما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وخصوصا فيما يتعلق بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر كمساهم في النمو الاقتصادي وبالتالي فإن الوقوف على واقع وآفاق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلعب دورا مهما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية حيث هدفت الباحثة إلى محاولة إبراز بدائل أكثر ملائمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لكي تساهم بفعالية في احداث التنمية الاقتصادية

والاجتماعية، كما بحثت في عمق العقبات في المشاكل التي تحد تنميتها وتطويرها في الجزائر، وأهم الإجراءات التحسينية لدعمها وتطويرها سعيًا منها لاستنباط الطرق الكفيلة للتخفيف من مشكلة التمويل إذا ما أخذت بعين الاعتبار.

نجد أن الدراسة ركزت على اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية وما تنتجه الدولة الجزائرية من إيجابيات على مستوى قطاعات الاقتصاد من أجل تحقيق التنافسية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما الدراسة التي سنقوم بها فتركزت على آليات تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الوكالة الوطنية نموذجًا.

سادسًا : دراسة أ. سهام شيهاني ، أ. طارق حمول ، " تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية مع الإشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، مداخل في إطار الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، 15 و 16 / 11 / 2011 .

إن سياسة تفعيل الاستثمارات التي انتهجتها الجزائر وتوجهها نحو المؤسسات المصغرة لما لها من أهمية في التنمية المستدامة والتخفيض من حدة البطالة أدت إلى إنشاء العديد من الهيئات الداعمة لها، من بينها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي تعمل على جمع مجموعة من الشباب في مشاريع استثمارية مصغرة الهدف منها إمتصاص البطالة وتنمية الإقتصاد المحلي، و عليه تأتي هذه الدراسة لدراسة واقع وآفاق هذه الوكالة بالتطرق إلى النقاط التالية:

- التعرف على مفهوم المؤسسات المصغرة و خصائصها.
- عرض لمحة عن إنشاء المشاريع الصغيرة في الجزائر و المعوقات.
- التعرف على إسهامات ANSEJ في إنشاء المؤسسات المصغرة و الإصلاحات التي تعرفها هذه الوكالة لتفعيل دعمها لهذه المؤسسات.

ووفقا لهذا التوجه تأتي مداخلتنا هذه لتسلط الضوء على أحد هذه الهياكل الداعمة لإنشاء ومتابعة وتمويل المؤسسات الصغيرة وهي الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب محاولين بذلك تقييم الدور الذي تلعبه هذه الوكالة في تشغيل الشباب و رعاية المؤسسات المصغرة.

الفرع الثالث : الفترة الثالثة من 2010 إلى 2002

أولا : دراسة مرزوقي نوال ، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الأيزو 9000 و 1400 دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية ,مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,قسم العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر 2010.

تميزت هذه الدراسة بالتركيز على أهم المعوقات التي تقف حائلا دون حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على شهادة الايزو وكيفية تطبيق مبادئ نظام ادارة الجودة ومعايير الايزو كنظام شامل لتسيير في المؤسسات الجزائرية وتحديد أثره على بعض المؤشرات التي تمس البعد الانساني والتنظيمي لفاعلية التنظيمية ,وتتميز هذه الدراسة أنها تقدم آلية واضحة تساعد في تدعيم الفعالية التنظيمية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال تبني تطبيق نظام ادارة الجودة الايزو .أما الدراسة التي سنقوم بها تركزت على تحديد وعرض مختلف المفاهيم التي تتعلق بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة معرفة وتبسيط الضوء على تمويل بواسطة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.

ثانيا : دراسة عمران عبد الحكيم ، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة مذكرة ماجستير تخصص علوم تجارية فرع استراتيجيات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة محمد بوضياف بالمسيلة الجزائر 2007.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة التوجه الإستراتيجي من قبل البنوك التجارية نحو الإهتمام بتمويل المؤسسات الصغير والمتوسطة ومعرفة طبيعة العلاقة بين البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,وقد إعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة , هناك العديد من الإعتبارات التي يراعيها البنك في تمويله لإقتصاد الوطني فهو يبحث بكل الوسائل عن الموائمة بين موارده وإستخداماته بما يضمن له تحقيق أهدافه , وهنا يظهر خطر الإقراض المرتبط بعملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة المؤسسات الجديدة .

إهتم الباحث في هذه الدراسة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك التي تمثل مجالا خصباً للرفع من تنافسيتها وزيادة ربحيتها في ظل متغيرات الإقتصاد العالمي ، أما دراستنا فألقينا الضوء أكثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا مختلف المشاكل التي تواجهها مع التطرق للإهتمام الذي أولته الجزائر للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ من أجل تطوير ودعم والإرتقاء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية .

ثالثا : دراسة الدكتور يوسف قريشي ، سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة ميدانية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم . الاقتصادية والتسيير، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، 2005 .

إرتكزت هذه الدراسة على محددات الهيكل المالي والعلاقة الإحصائية التي تربط تلك المحددات بهيكل المديونية، وذلك بالقيام بدراسة ميدانية بإستخدام أدوات إحصائية والإعتماد على عينة تتكون من 128 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال الفترة 2001-2003، إذ أن تقدير دالة المديونية إنطلاقاً من العينة المدروسة سمحت بتحسين النموذج بشكل تدريجي بإستعمال الإنحدار التدريجي الأمر الذي سمح له بالوصول إلى نتائج مهمة .

رابعا : دراسة رابع خوني، ترقية أساليب وصيغ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، غير منشورة، . كلية الإقتصاد وعلوم التسيير، فرع اقتصاد التنمية، 2003 .

قد أكدت هذه الدراسة إلى عدم وجود سياسة واضحة المعالم و الأسس لدعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل هناك بعض الهيئات و الوكالات التي تعمل بإنفرد دون وجود تنسيق بينها، و أن المشكل الرئيسي يتمثل في أن البنوك الجزائرية معيقة لعملية التمويل أكثر من كونها عاملاً مساعداً، لأن هذا النوع من المؤسسات لا تحظى بشروط تفضيلية لا على مستوى أسعار الفائدة و لا على مستوى الضمانات، كما أن الجهاز التمويلي الجزائري ضعيف و يفتقر إلى الآليات الجديدة و المبتكرة السائدة في مختلف دول العالم خاصة المتطورة منها، إلا أن محاولة إدخال هذه الآليات تحتاج إلى المزيد من الدعم وإلى إستراتيجية عامة وشاملة وعلى المدى الطويل، ليس فقط إلى سياسات ومبادرات فردية تتعاقب مع تعاقب الحكومات وهذا للنهوض الفعلي بهذا القطاع.

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية

سنستعرض في هذا المطلب الدراسات الأجنبية التي تناولت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو التمويل أو الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

الفرع الأول : دراسة فوزي عبد القادر رحاب , عبد الرزاق الطاهر الفراح , دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا, مجلة دراسات الإنسان والمجتمع , العدد الثامن يوليو 2019 ليبيا .

المهدف من هذه الدراسة هو التعرف على الدور الذي تلعبه المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة , وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال وصف وتحليل والاستعانة بمجموعة من أدوات البحث المختلفة , الكتب , الدوريات , الأبحاث , الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة كما تم الاعتماد على البيانات المتوفرة , الإحصائيات , النشرات الصادرة عن جهات ذات علاقة بموضوع , وقد توصلت الدراسة إلى عديد من النتائج وجود دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتراجع هذا الدور مع صدور القانون رقم 1 سنة 2013 بشأن تحرير تعامل بفائدة.

وأهم ما يميز هذه الدراسة هو التركيز على الدور الذي تلعبه المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة, أما دراستنا تميزت بمعرفة دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ في عملية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقديم فكرة عن دورها باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحرك اساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ..

الفرع الثاني : دراسة سعيد علي محمد واخرون , دور المصارف التجارية الحكومية العراقية في تمويل المشروعات الصغيرة , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السابق 2018.

تهدف هذه الدراسة الى توضيح وتحليل دور المصارف الحكومية في دعم المشروعات الصغيرة باعتبارها اهم مصدر من مصادر التمويل المصرفي في العراق , كما تهدف الى محاولة تحديد الوسائل والاليات التي يمكن من خلالها دعم وتفعيل دور المشروعات الصغيرة في تنمية الاقتصاد في العراق , حيث تأتي اهمية البحث من اهمية المشروعات الصغيرة على مستوى الاقتصاد ككل , اذ تعمل على سد الحاجة المحلية ومن ثم تنوع هذه المشاريع

حيث تم اعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لاستخدام اساليب التالية , الكتب , الدوريات الابحاث , الدراسات السابقة , البيانات المتوفرة .

حيث توصلت هذه الدراسة الى جملة من النتائج عدم وجود دعم وتشجيع حقيقي من قبل الدولة لمنتجات المشروعات الصغيرة من التعاقد معها, اذ تفضل أغلب الدوائر الحكومية المنتجات الاجنبية المستوردة وضعف دور الضرائب والرسوم لتوفير حماية لهذه المنتجات .

ومن أهم ما يميز هذه الدراسة هو التعرف على طبيعة العلاقة بين المصارف التجارية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والدور المتوقع من تلك المصارف في تنمية هذه المشروعات من خلال برامج متنوعة ووجود دور للمصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة , ويتراوح هذا الدور ما بين تأسيس الصناديق التي تقوم بتمويل هذه المشاريع او انشاء وحدات خاصة داخل المصارف لتمويل هذه المشاريع . اما دراستنا فركزت على سياسة دعم وترقية الاستثمار في الجزائر , تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) كما اوصت الدراسة بضرورة منح الضمانات والامتيازات الكافية لجذب المزيد من الاستثمارات وخلق نظام ضريبي أكثر شفافية واستقرار لجذب وتشجيع الاستثمار, الا ان ما يميز موضوع دراستنا التركيز على دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ في استحداث فرص عمل وترقية الاستثمار .

الفرع الثالث : دراسة بيان حرب ، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
"التجربة السورية" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية , المجلد 22 العدد الثاني 2006 دمشق سوريا .

الهدف من هذه الدراسة هو تحسين واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التركيز على ايجاد اسلوب ملائم لإدارتها ورعايتها , والتعرف على المعوقات التي تحول دون مساهمتها اللازمة في التنمية الاقتصادية يحاول ايجاد مكان مناسب لها في رقعة متحركة تقودها وتوجهها منظمات لها من العراقة واسلوب العمل متطور, مما يجعلها قادرة على السيطرة الاستراتيجية على اسواق العالم التي تتحول بالتدريج الى سوق مفتوحة ومتجانسة من حيث طبيعة كل من الطلب والعرض لدرجة كبيرة مع التشابه المتنامي لسلوك المستهلك في هذه الاسواق, واما الاسلوب المتبع في هذا البحث هو العمل الميداني عن طريق المقابلة مع المعنيين في الجهات المختصة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة والملاحظة المباشرة لسلوك واتجاه هذه المشروعات فضلا على الاطلاع على كل المراجع والوثائق المتوفرة والحديثة الخاصة بعرض واقع هذه المشروعات وتوجيهات اصحاب القرار بشأنها , حيث

تضمن البحث على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها وتضمنت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا من خلال واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حاليا .

وقد تبين من خلال هذا البحث بأن هناك مجموعة من المعوقات والصعوبات التي تحول أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أداء دورها التنموي كما هو متوقع ومطلوب منها .

ركزت هذه الدراسة على مختلف الجوانب المرتبطة بالمتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة مع التطرق الى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في الاقتصاد الوطني مع عرض خيارات استراتيجية متاحة لهذه المؤسسات لمواجهة العولمة مع التركيز على التحالف الاستراتيجي, وتناولت سياسة دعم وترقية الاستثمار في الجزائر تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) حيث تعمل الجزائر جاهدة على توفير المناخ المناسب الذي يسمح بترقية الاستثمار, وبالرغم من وجود بعض الدراسات النظرية والتطبيقية التي لها علاقة بموضوع دراستنا الا ان ما يميز موضوع دراستنا هو محاوره التركيز على دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ في استحداث فرص عمل وترقية الاستثمار.

المطلب الثالث : موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

بعد تعرضنا لأهم الدراسات السابقة ، سنتناول في هذا المطلب موقع دراستنا من هذه الدراسات السابقة وذلك من خلال تقسيم المطلب إلى فرعين وهما أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

الفرع الأول : أوجه التشابه

- 1- إستخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي متفقة في ذلك مع دراسات المذكورة وقد توصلت الدراسات إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها مكانة ودور كبير في التنمية الإجتماعية الإقتصادية ؛
- 2- تهدف الدراسة الحالية معرفة الآليات التي تعتمد عليها الوكالة الوطنية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وقد إتفقت في ذلك مع بعض الدراسات مثل : دراسة أ. سهام شيهاني ، أ. طارق حمول ، فقد سلطت الضوء على أحد هذه الهياكل الداعمة لإنشاء ومتابعة وتمويل المؤسسات الصغيرة وهي الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب محاولة بذلك تقييم الدور الذي تلعبه هذه الوكالة في تشغيل الشباب ورعاية

- المؤسسات المصغرة. و دراسة أ . الهرموشي خطاب ، أ . صاولي مراد ، أ . نسيم فطيمة ، فقد ركزت هذه الدراسة حول الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لتقييم الآليات التي تعمل بها ،
- 3- تشابهة دراستنا مع دراسة أ . جاري فاتح و . أ . بوكار عبد العزيز فقد ركزا على التعرف على الهيئات المرافقة والداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومحاولتهما إظهار الجهود التي بذلتها وتبذلها الدولة من أجل النهوض بهذا القطاع ،
- 4- تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة أهمية ومكانة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد وقد إتفقت في ذلك مع بعض الدراسات مثل دراسة سامية عبد العزيز و دراسة بيان حرب .

الفرع الثاني : أوجه الاختلاف

- 1- إستخدمت الدراسة الحالية القطاع العمومي أما الدراسات السابقة فإستخدمت القطاع العمومي والقطاع الخاص أيضا ؛
- 2- إختلفت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في إستخدام المنهج التاريخي ، فالدراسة الحالية لم تستخدمه وإكتفت بالمنهج الوصفي التحليلي فقط ؛
- 3- إختلفت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في إستخدام طريقة المقارنة في دراسة الحالة مثل دراسة أ . د . عمر جينية وأمينة بلغيث حيث تعرفت على التجربة الإيطالية في إبراز الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، ومساهمة سياسات الدولة في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأخذ بها ومقارنتها بالجزائر ، وأيضا دراسة مطهري كمال فقد هدفت إلى معرفة مدى مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة الاختلاف بين الأساليب التمويلية للبنوك التقليدية والبنوك الاسلامية من خلال المقارنة بين أساليب البنكين ، في حين أننا ركزنا على الآليات التي تعتمد عليها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؛
- 4- إختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فقد تنوعت بين باقي ولايات الوطن وإمتدت إلى خارج الجزائر لتشمل العراق ، سوريا ، ليبيا أما نحن ركزنا على الوادي ؛
- 5- الفترة مختلفة في الدراسات السابقة من 2002 إلى 2019 أما في الدراسة الحالية فكانت من 2009 إلى 2019 ،

- 6- اختلفت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات فقد ركزت دراسة فارس طارق على آفاق وإستراتيجيات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ، في حين أننا ركزنا على الآليات التي تعتمد عليها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؛
- 7- اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة سوسن زيرق ودراسة سماح طلحي فقد تطرقنا إلى تقنيات التمويل الحديثة (صيغ التمويل الإسلامية ، قرض الإيجار ، رأس المال المخاطر ، عقد تحويل الفاتورة والسوق المالية الثانية التي أثبتت نجاحتها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان المتقدمة) كحل أمثل لإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،على غرار دراستنا فقد تناولنا الآليات التي تعتمد عليها الوكالة الوطنية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؛
- 8- اختلفت دراستنا مع دراسة بلحاج آمنة ، فقد هدفت إلى التعرف على مدى تطبيق الذكاء الإقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أما دراستنا فقد تطرقنا إلى آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- 9- اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة مثل دراسة عمران عبد الحكيم، ودراسة فوزي عبد القادر رحاب، ودراسة سعيد علي محمد وآخرون، كونها تناولت مصادر تمويل المختلفة من بنوك و هيئات وطنية مختصة في هذا المجال ، في حين إكتفت الدراسات السابقة إلى دراسة مصدر واحد من مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة متمثلة في البنوك ؛
- 10- اختلفت دراستنا مع دراسة مرزوقي نوال فقد ركزت على أهم المعوقات التي تقف حائلا دون حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على شهادة الايزو، أما دراستنا فقد سلطت الضوء على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ؛
- 11- ركزت الدراسة الحالية على إظهار الإمتيازات والإعانات التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فيما ركزت الدراسات السابقة على إظهار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل شباب كهيئة تمويلية فقط.

خلاصة الفصل الأول:

بعد دراستنا لهذا الفصل تبين لنا بأنه لا يمكن لأي مؤسسة مهما كان شكلها القانوني أو نوعها أو خصائصها أن تستمر أو تنشأ إلا عن طريق التمويل لأنه عنصر أساسي لوجود وإستمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ولأنّ الدولة تُولي أهمية كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد أنشأت عدة آليات وهيئات للدعم والتمويل من بينها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ وهو ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني .

الفصل الثاني :

الوكالة الوطنية لدعم

تشغيل الشباب

ANSEJ وآليات

تمويلها

تمهيد الفصل الثاني :

لقد تطرقنا في الفصل السابق إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فكان لابد علينا أن نبرز جهود الدولة في هذا الإطار، وذلك من خلال التطرق إلى الهيئات الداعمة والمسؤولة عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتعلق الأمر بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، هذه الوكالة تدعم وترافق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال طرق التمويل التي تعتمدها ، ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى :

- المبحث الأول : تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ؛
- المبحث الثاني : آليات التمويل المتبعة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ .

المبحث الأول : تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

لقد أصدرت الجزائر مجموعة من الإجراءات والقوانين من أجل تنشيط الإستثمارات والتقليل من حدة البطالة وكذلك النهوض بالإقتصاد الوطني ، فقامت بإنشاء العديد من الهيئات الداعمة للمشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بينها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى: تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ وهيكلها التنظيمي ، شروط وإجراءات الإستفادة من دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض الممنوحة .

المطلب الأول: تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ وهيكلها التنظيمي

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من بين الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ولتعرف أكثر عليها سوف نقوم بتعريف هذه الوكالة وذكر هيكلها التنظيمي.

الفرع الأول: تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

سوف نتطرق إلى مفهوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بالإضافة إلى هيكلها التنظيمي الوطني، والهيكل التنظيمي الخاص بالفرع الولائي بالوادي .

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق لـ 8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ وتحديد قانونها الأساسي .

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هيئة ذات طابع عمومي، تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي .

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بتنفيذ جهاز ومقاربة إقتصادية , يهدف إلى مرافقة الشباب البطال لإنشاء وتوسيع المؤسسات المصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات .

تسعى الوكالة إلى ترقية ونشر الفكر المقاوлатي, وتمنح إعانات مالية وإمتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة .

تتصرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ في هذا الإطار بالتنسيق مع البنوك العمومية وكل الفاعلين على المستويين الوطني والمحلي¹.

أما بالنسبة لفرع ولاية الوادي فقد أنشأ سنة 1996 وبداية العمل الفعلي 1997 وتحتوي على (36) عامل وعاملة ، ويقع فرع ولاية الوادي في حي 400 سكن ، بلوك 02 المبني رقم 16 .² ويتوفر فرع ولاية الوادي على ثلاثة ملاحق :

1- ملحقة الوادي ؛

2- ملحقة المقاطعة الإدارية المغير ؛

3- ملحقة جامعة .

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

سنذكر هنا الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ وكذلك الهيكل التنظيمي الخاص بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للفرع الولائي بالوادي .

أولا: الهيكل التنظيمي الوطني للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

يُسير الوكالة مجلس التوجيه، ويُديرها المدير العام وتُزود بمجلس للمراقبة ويقترح المدير العام تنظيم الوكالة ويُصادق عليه مجلس التوجيه .

1 - مجلس التوجيه :

يتكون مجلس التوجيه من الأعضاء الآتين:³

¹ - وثائق رسمية من الوكالة .

² - مقابلة شخصية لأحد اطارات الوكالة بالوادي ، صالح شبل .

³ - المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 ، يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي، جريد الرسمية، جمهورية جزائرية ديمقراطية، العدد 52، 1996، المواد 9-10-12، ص 13 .

- ممثل الوزير المكلف بالتشغيل ؛
- ممثلان عن الوزير المكلف بالمالية ؛
- ممثل الوزير المكلف بالشؤون الخارجية ؛
- ممثل الوزير المكلف بالتخطيط ؛
- ممثل المجلس الأعلى للشباب ؛
- رئيس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة أو ممثله ؛
- المدير العام لوكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها أو ممثله ؛
- رئيس الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف، أو ممثله ؛
- رئيس الغرفة الوطنية للفلاحة أو ممثله ؛
- رئيس جمعية البنوك والمؤسسات المالية، أو ممثله ؛
- مسؤول صندوق ضمان النشاطات الصناعية والتجارية الحرفية المشتركة، أو ممثله ؛
- ممثلان(2) عن الجمعيات الشبانية ذات الطابع الوطني والتي يشبه هدفها هدف الوكالة ؛
- يتولى المدير العام للوكالة أمانة مجلس التوجيه ؛
- يُعين الوزير المكلف بالتشغيل أعضاء مجلس التوجيه بقرار ، بناء على إقتراح من السلطات التي ينتمون إليها لفترة (3) سنوات قابلة لتجديد .
- تنتهي عضوية الأعضاء المعيّنين بحكم وظيفتهم بإنهاء هذه الوظيفة وفي حالة إنقطاع عضوية أحد الأعضاء، يستخلف حسب نفس الإشكال، ويخلفه العضو الجديد المعين حتى إنقضاء مدة العضوية ؛
- يجتمع مجلس التوجيه كل ثلاثة (3) أشهر على الأقل بدعوة من رئيسه ؛
- لا تصح مداولات مجلس التوجيه إلا بحضور ثلثي (3/2) أعضائه على الأقل ، وفي حالة عدم إكمال النصاب ، يجتمع مجلس التوجيه بصفة قانونية بعد إستدعاء ثاني وتصح مداولاته حينئذ مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين¹ ؛

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 96-296، مرجع سبق ذكره، المادة 14، ص 14 .

يُلغى الوزير المكلف بالتشغيل في غضون (30) يوما التي تلي إرسال محضر مجلس التوجيه القرارات التي تكون :¹

- مخالفة للقانون أو التنظيم ؛

- مُخلّة بالتوازن المالي للوكالة.

لا تكون قرارات مجلس التوجيه نافذة إلا بعد مصادقة الوزير المكلف بالتشغيل عليها ، وتتعلق هذه القرارات بما يأتي :

- مشاريع تنظيم مصالح الوكالة المركزية واللامركزية ؛

- الجداول التقديرية لنفقات تجهيز مصالح الوكالة وتسييرها .

2 - المدير العام :

يُعين المدير العام للوكالة بمرسوم تنفيذي بناء على إقتراح الوزير المكلف بالتشغيل ، وتنتهي مهامه بالإشكال نفسها .

تكمّن مهام المدير العام كما يلي :²

- يمثل الوكالة إزاء الغير ويُمكنه أن يوقع كل العقود الملزمة للوكالة ؛

- يحرص على إنجاز الأهداف المسندة للوكالة ويتولى تنفيذ قرارات مجلس التوجيه ؛

- يضمن سير المصالح ويُمارس السلطة السليمة على جميع موظفي الوكالة، ويُعين الموظفين حسب الشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به ؛

- يُقاضي أمام العدالة ويقوم بكل إجراء تحفظي ؛

- يُعد البيانات التقديرية للإرادات والنفقات ويعرضها على مجلس التوجيه ليوافق عليها ؛

- يُعد الحصيلة وحسابات النتائج ويعرضها على مجلس التوجيه ليوافق عليها ؛

- يُبرم كل صفقة أو عقد أو إتفاقية أو إتفاق في إطار التنظيم المعمول به ؛

- يأمر بصرف نفقات الوكالة ؛

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 96-296 مرجع سبق ذكره ، المادة 16، ص 14 .

² - المرسوم التنفيذي رقم 96-296 ، مرجع سبق ذكره، المادة 22، ص 15 .

- يقدم في نهاية كل سنة مالية تقريراً سنوياً عن النشاطات، مرفقاً بالحصائل وحسابات النتائج ويرفعه إلى الوزير المكلف بالتشغيل بعد موافقة مجلس التوجيه ؛

- يُعد مشروع النظام الداخلي للوكالة ويعرضه على مجلس التوجيه ليوافق عليه، ويحرص على إحترام تطبيقه .

3 - لجنة المراقبة :

تتكون لجنة المراقبة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ من (3) أعضاء يُعينهم مجلس التوجيه ، وتُعين لجنة المراقبة رئيسها من ضمن أعضائها طول الفترة التي تستغرقها مهمتها.

تُكلف لجنة المراقبة بممارسة الرقابة اللاحقة لتطبيق قراراتها لحساب مجلس التوجيه¹.

تجتمع اللجنة بحضور المدير العام في نهاية كل ثلاثة (3) أشهر وعند الإقتضاء بطلب من المدير العام أو عضوين إثنين (2) من أعضائها.

تكمن مهام لجنة المراقبة فيما يلي:²

- تُقدم للمدير العام كل الملاحظات أو التوصيات المفيدة عن أحسن الكيفيات لتطبيق البرامج والمشاريع التي شرعت فيها الوكالة ؛

- تُدلي في التقارير الدورية عن المتابعة والتنفيذ والتقييم التي يعدها المدير العام ؛

- تُقدم لمجلس التوجيه ملاحظاتها وتوصياتها عن البيانات التقديرية لإيرادات الوكالة ونفقاتها وبرنامج نشاطها، وكذا التقرير السنوي عن تسيير المدير العام ؛

- تُقوم بكل مراقبة أو تدقيق للحسابات عن إستعمال أموال الوكالة وتشرف عليهما إلى نهايتهما أو بناء على قرار من مجلس التوجيه ؛

- يترتب على إجتماعات لجنة المراقبة إعداد محاضر تُرسل إلى الوزير المكلف بالتشغيل وتُحفظ وفقاً للأعراف ؛

- يُحدد مجلس التوجيه في نظامه الداخلي مبلغ تعويض فصلي لصالح أعضاء لجنة المراقبة ويُحدد التكفل بالمصاريف المرتبطة مباشرة بممارسة مهامهم أو تسديدها .

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 96-296، مرجع سبق ذكره، المادة 23، ص 15 .

² - المرسوم التنفيذي رقم 96-296، مرجع سبق ذكره، المواد 24-25-26، ص 15-16 .

طبقا للأحكام المواد (08 , 16 , 18) من المرسوم تنفيذي رقم 96 - 196 المؤرخ في سبتمبر بإقتراح من المدير العام المصادق عليه من مجلس التوجيه لوكالة دعم تشغيل الشباب ANSEJ بعد المداولة ، يُقر على أن يكون الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ كالتالي:

شكل رقم (01) : الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ



ثانيا: الهيكل التنظيمي الخاص بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بالوادي

يتمثل الهيكل التنظيمي لوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فرع الوادي كما يلي:

شكل رقم (02) : الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فرع الوادي .



المصدر : وثائق رسمية خاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

كما أن للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ مجموعة من النفقات والموارد ، وتتمثل في ما يلي:¹

1- نفقات الوكالة: تتكون نفقات الوكالة مما يأتي:

- نفقات التثبيت ؛
- نفقات التسيير والصيانة ؛
- النفقات الضرورية المرتبطة بمهدفها وإنجاز مهامها .

2- موارد الوكالة: تتكون موارد الوكالة في إطار أحكام المادة (16) من قانون المالية التكميلي لسنة 1996 مما

يأتي:

- تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ؛
- حاصل إستثمارات الأموال المحتملة ؛
- الهبات والوصايا ؛
- المساهمات المحتملة التي تقدمها الهيئات الوطنية والدولية بعد الترخيص من السلطات المعنية ؛
- كل حاصل آخر يرتبط بنشاطاتها.

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 96-296 ، مرجع سبق ذكره، المواد 27-28 ، ص 16 .

المطلب الثاني: شروط وإجراءات الاستفادة من دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

سنتطرق في هذا المطلب إلى جملة من الشروط والإجراءات للاستفادة من دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ وخطوات الحصول على هذا الدعم .

الفرع الأول: شروط إمكانية الاستفادة من دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

للإستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ، يجب أن تتوفر بعض الشروط في الشاب أو الشباب الراغب في الإستفادة من الصندوق ، وهذه الشروط هي:¹

1- أن يتراوح عمر الشاب أو الشباب ما بين (19) إلى (35) سنة، وعندما يُحدث المستثمر ثلاثة(3) مناصب عمل دائمة على الأقل (بما في ذلك ذو المشاريع الشركاء في المقاوله) يمكن رفع سن مُسير المقاوله الى (40) سنة كحد أقصى ؛

2- أن يكون الشاب أو يكونوا ذوي تأهيل مهني و/أو يملكون قدرات معرفية معترف بها ؛

3- أن يُقدم الشاب أو يقدموا مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة يطابق الحد الأدنى المحدد في المادة(03) من المرسوم التنفيذي رقم 03- 290 المؤرخ في 1424 الموافق ل 6 سبتمبر 2003 ؛

4- ألا يكون الشاب أو يكونوا شاغلين وظيفة مأجورة عند تقديم الإعانة المذكورة في المادة (8) من المرسوم التنفيذي رقم 03- 290 المؤرخ في 1424 الموافق ل 6 سبتمبر 2003.

الفرع الثاني: خطوات وإجراءات إنشاء مؤسسة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

هناك عدّة خطوات وإجراءات لإنشاء مؤسسة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب نذكرها كما يلي:

أولاً: خطوات إنشاء المؤسسة :

يمر إنشاء مؤسسة عبر مراحل تستلزم مرافقة وكالة ANSEJ ، ولكن قبل الدخول في هذه الخطوات يجب عليكم أن تكونوا على دراية بميدان المقاوله عن طريق الإحاطة بجوانب شخصيتكم لمعرفة نقاط القوة والضعف،

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 03- 290 المؤرخ في 1424 الموافق ل 6 سبتمبر 2003، متضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و قانونها الأساسي ، ص 6.

والتحقق من: رغبتكم في المقابلة وكفاءاتكم ودعائكم البشرية والمالية، بعد الاقتناع بما يحفزكم على إنشاء المؤسسة، ينبغي عليكم إتباع الخطوات التالية:

1- البحث عن الفكرة :

إن فكرة المشروع هي نتيجة:

- الملاحظة اليومية لمواقف وسلوكيات الأفراد في حياتهم؛
- زيارة الصالونات والمعارض؛
- تبادل أطراف الحديث مع صانعي ومستعملي المنتوجات والخدمات .

2- إعداد المشروع :

بعد التحقق مما يحفزكم على إنشاء مشروع مؤسستكم ، بإمكانكم البدء في إعداد مشروعكم المتضمن خمس جوانب كبرى:

2-1- الجانب الإقتصادي: ذلك من خلال تحديد المنتج أو الخدمة بدقة ثم إعداد خطة لجمع المعلومات

من أجل:

- معرفة المنافسين (قوتهم، ضعفهم) ؛
- معرفة الطلب: خصائصه (السن، الفئات الاجتماعية المهنية) مسار الشراء (من يشتري؟ وبأي ثمن؟....) ؛
- تحديد المبيعات المتوقعة؛
- وضع إستراتيجية تجارية (فيما يخص الأسعار، والتوزيع والاتصال).

2-2- الجانب البشري: ويشمل فريق المؤسسة:

- المنشئ ؛
- الشركاء؛
- العمال الأجراء.

2-3- الجانب التقني: إن إختيار العتاد يجب أن يأخذ في الحسبان:

- خصائص المنتج أو الخدمة المقدمة؛
- الكميات المنتجة.

كما يجب الأخذ بعين الاعتبار :

- التوجه نحو الإستغلال الأمثل للعتاد؛
- تفادي الإفراط أو التقليل من إستعمال العتاد.

2-4- الجانب المالي: إن الدراسة المالية تسمح بالتحقق من :

- ربط الصلة بين الإحتياجات المالية وإمكانيات الموارد؛
- مردودية المشروع .

كما تسمح نتائج الدراسة المالية من إتخاذ القرار بشأن:

- إنجاز المشروع؛
- إعادة النظر في العناصر التقنية أو التجارية؛
- أو التخلي عن المشروع.

2-5- الجانب القانوني : يعتبر هذا الجانب الإطار الشرعي للمؤسسة، والذي يؤثر على مستوى إلتزامات

أصحابها إتجاه مختلف الشركاء.

3- ترتيب إنجاز المؤسسة:

يجب على مُنشئ المؤسسة إعداد مخطط يتعلق بمهام إنجاز مشروعه بشكل مفصل.

4- إنطلاق النشاط :

تعد مرحلة إنطلاق النشاط مرحلة مصيرية لأن المؤسسة :

- ستواجه الواقع المحيط بها؛
- المنشئ سيصبح رئيس المؤسسة .
- لنجاح إنطلاق النشاط يجب على المنشئ:
- وضع نظام معلوماتي للتعرف على تطور المؤسسة؛
- تحليل وتصحيح الفوارق في الوقت المناسب.

ثانيا: إجراءات إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

تتمثل هذه الإجراءات في استثمار الإنشاء وإستثمار التوسع .

1- إستثمار الإنشاء :

يتمثل في إنشاء مؤسسة مصغرة جديدة من طرف شاب أو عدة شباب مؤهلين للإستفادة من جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.

1-1- شروط التأهيل :

- أن يكون الشاب بطالاً؛
- أن يكون سن الشاب ما بين (19) و(35) سنة ويمكن أن يصل إلى (40) سنة بالنسبة لمسيرة المؤسسة على أن يتعهد بتوفير ثلاثة(3) مناصب عمل دائمة(بما فيها الشركاء)؛
- أن يكون الشاب لديه مؤهلات مهنية ذات علاقة بالنشاط المرتقب ؛
- أن يقدم الشاب مساهمة شخصية في تمويل المشروع.

1-2- الإعانات المالية والإمتيازات الجبائية :

تقدم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ الإعانات المالية والإمتيازات الجبائية أثناء مرحلتين وهما مرحلة الإنجاز ومرحلة الإستغلال .

1-2-1-مرحلة الإنجاز:

تتكون هذه المرحلة أيضا من الإعانات المالية والإمميزات الجبائية نذكرها في ما يلي :

1-1-2-1-الإعانات المالية:

- القرض بدون فوائد: وهو قرض على المدى الطويل تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للمؤسسة المصغرة؛
 - التخفيض من نسبة الفائدة على القرض البنكي: في إطار التمويل الثلاثي تدفع الوكالة جزء من الفوائد على القروض البنكية، وبتباين مستوى التخفيض حسب طبيعة وموقع نشاط.
- جدول رقم (05) : القطاعات ذات الأولوية: الفلاحة، الري، الصيد البحري.

المناطق الأخرى	المناطق الخاصة	المناطق
		القطاعات
80%	95%	القطاعات ذات الأولوية
60%	80%	القطاعات الأخرى

المصدر : وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

حيث تختلف هذه القطاعات من ولاية إلى ولاية أخرى وذلك حسب ما تمتاز به كل منطقة ، فمثلا في الولايات الساحلية فإنها تمتاز بالصيد البحري ، وهكذا ، أما في ولاية الوادي فإنها تعطي أولوية للفلاحة من بين القطاعات الأخرى وذلك حسب طبيعة المنطقة .

1-2-1-2-الإمميزات الجبائية:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛
- تخفيض بنسبة (5%) من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة للممارسة النشاط؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة.

1-2-2 - مرحلة الإستغلال : وتشمل هذه المرحلة : ¹

1-2-2-1- الإعانات المالية :

تمتد فترة الإعفاء لمدة سنتين (2) عندما يتعهد الشاب المستثمر بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الأقل للمدة
غير محددة ، وتمثل في :

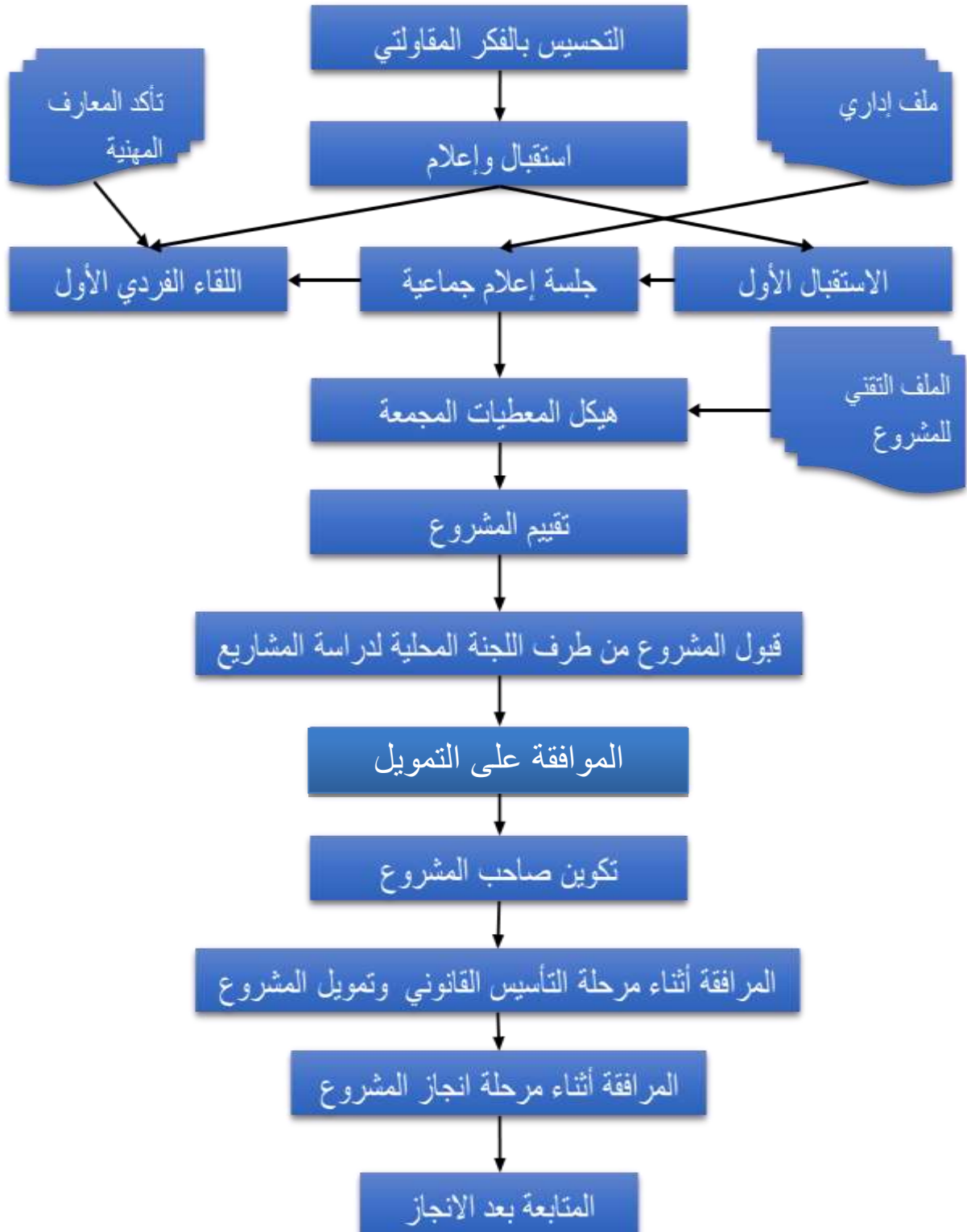
- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على
النشاطات المهنية؛
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و المنشآت الإضافية المخصصة للنشاطات المؤسسات
المصغرة؛
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن تنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات الصغيرة عندما يتعلق
الأمر بترميم الممتلكات الثقافية .

1-2-2-2- الإمتيازات الجبائية :

إن الإمتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغرة للمدة ثلاثة (3) سنوات بداية من إنطلاق النشاط أو ستة
(6) سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة.

¹ - وزارة العمل والتشغيل والصمان الاجتماعي ،الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، دليل انشاء مؤسسة مصغرة، ص 6-10.

شكل رقم (03) : مراحل المرافقة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ



مصدر: وثائق من الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ

2- إستثمار التوسيع :

يتعلق الإستثمار التوسيع بـ :

- الإستثمارات المنجزة عن طريق المؤسسات المصغرة في طور التوسيع؛
- المؤسسات المصغرة والمنجزة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي تطمح إلى توسيع قدراتها الإنتاجية في نفس النشاط أو نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي.

2-1- شروط التأهيل : يجب أن تتوفر في المؤسسة المصغرة الشروط التالية:

- تسديد نسبة (70%) من القرض البنكي؛
- تسديد كامل القرض البنكي في حالة تغيير البنك أو طريقة التمويل من ثلاثي إلى ثنائي ؛
- تسديد نسبة (70%) من القرض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي؛
- تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بانتظام ؛
- تقديم الحصيلة الجبائية لمعرفة التطور الجبائي للمؤسسة المصغرة.

2-2- الإعانات المالية والإمتيازات الجبائية الخاصة بالتوسيع:

وهي نفس الإعانات والإمتيازات الجبائية الممنوحة في إستثمار الإنشاء (مرحلة الإنجاز والإستغلال : أنظر إلى ص

65 و 66) .¹

¹ - وثائق رسمية من الوكالة، دليل إنشاء مؤسسة مصغرة، ص 11.12 .

شكل رقم (04) : مراحل المرافقة أثناء فترة التوسيع



مصدر: وثائق رسمية من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ

المطلب الثالث: صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض الممنوحة

بعد إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ تم إنشاء صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض كجهاز مكمل لعمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وهذا بهدف تسهيل العقوبات التمويلية التي تكون وراء الحصول على التمويل اللازم لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الفرع الأول: تعريف صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض الممنوحة و مهامه

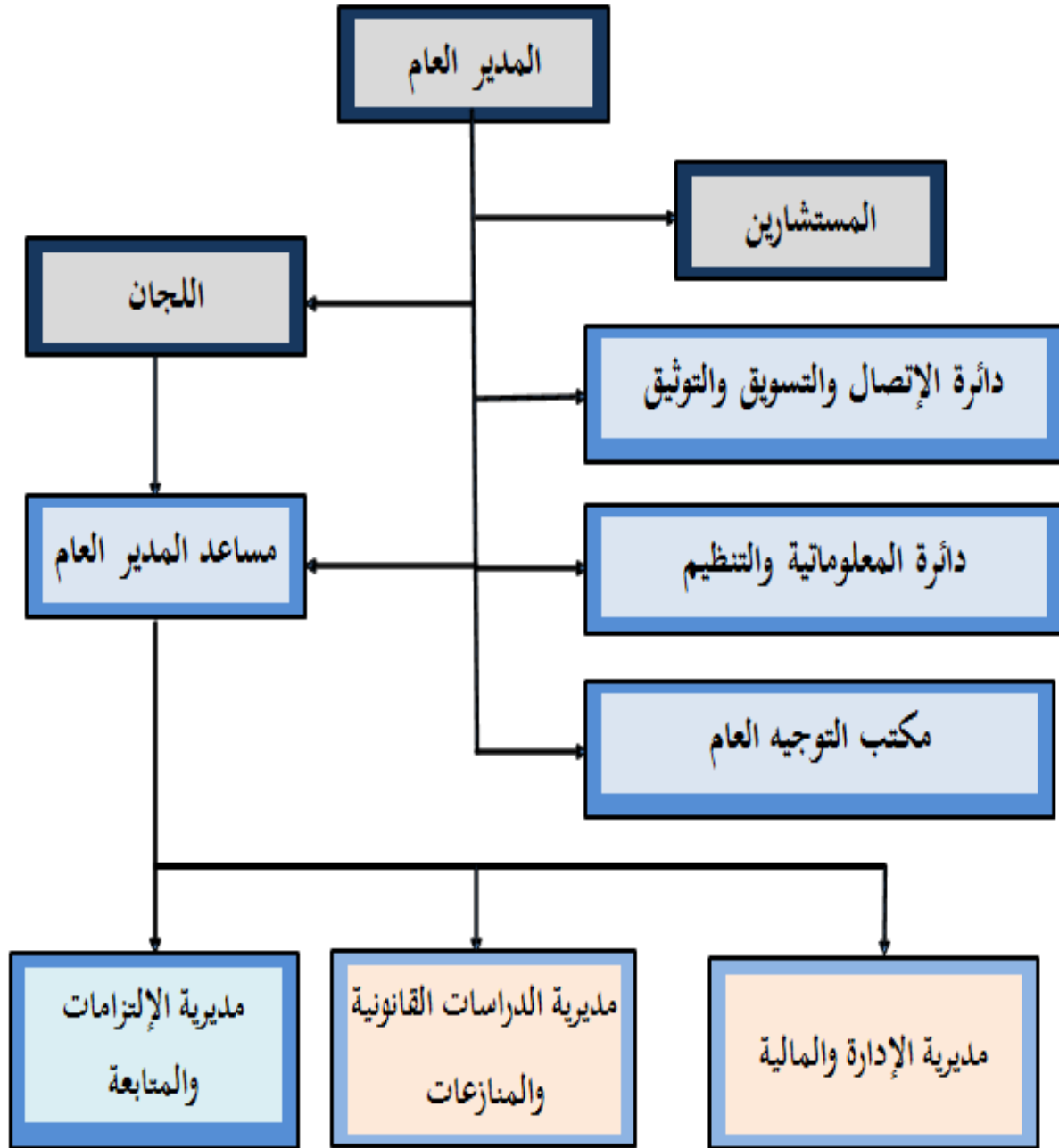
تطبيقا لأحكام المادة (14) من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق لـ: 12 ديسمبر سنة 2001 .

أولاً: تعريف صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض الممنوحة وكيفية الإنخراط فيه

- تُنشأ مؤسسة عمومية تسمى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تُدعى في صلب النص " الصندوق " .

يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي.¹

أما الهيكل التنظيمي لصندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض الممنوحة هو كالتالي:
الشكل رقم (05) : الهيكل التنظيمي لصندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض الممنوحة



المصدر: WWW . FGAR . DZ . 16/05/2020

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 2-373 مؤرخ 11 نوفمبر 2002، يتضمن انشاء صندوق ضمان قروض للمؤسسات صغيرة و المتوسطة و تحديد قانونه الأساسي، جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، العدد 74 الصادر 2002، المادة 01-02 ، ص 13 .

- يتم إنخراط المؤسسة المصغرة في الصندوق بعد تبليغ الموافقة على التمويل من طرف البنك وقبل تسليم قرار منح الإمتيازات من قبل مصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، يحسب مبلغ الإشتراك على أساس مبلغ القرض البنكي ومدته، كما تقدر نسبة الإشتراك بالنسبة لكل إستحقاق بـ (0,35%) من الأصول المتبقية تسديدها يتم دفع الإشتراك في الصندوق مرة واحدة كاملا لحظة إنخراط المؤسسة المصغرة ¹ .

ثانيا: مهام صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض الممنوحة

يتولى صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض الممنوحة المهام التالية ²:

- 1- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز إستثمارات في المجالات الآتية:
 - إنشاء المؤسسات ؛
 - تحديد التجهيزات ؛
 - توسيع المؤسسة .
- 2- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما ؛
- 3- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة ؛
- 4- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها ؛
- 5- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق ؛
- 6- تلقي بصفة دورية معلومات عن إلتزامات البنوك والمؤسسات المالية التي تمت تغطيتها بضمانه، وفي هذا الإطار يمكنه أن يطلب أية وثيقة يراها ضرورية ويتخذ أي قرار يكون في مصلحة الصندوق ؛
- 7- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- 8- ضمان الإستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق .

¹ - دليل انشاء مؤسسة مصغرة، وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ص 13 .

² - المرسوم التنفيذي رقم 2-373 المادة 05 ، مرجع سبق ذكره، ص 14.

إن أهم التعديلات والإضافات التي جاء بها المرسوم رقم (54) الصادر بـ 10 سبتمبر 2003 كما يلي:¹

- 1- يحل الصندوق في إطار تنفيذ الضمان ، محل البنوك والمؤسسات المالية حقوقها اعتبارا عند الإحتمال للإستحقاقات المسددة وفي حدود تغطية الخطر ؛
- 2- يكون عائد إستعمال التأمينات العينية و/أو الشخصية بعد أن تحققها البنوك والمؤسسات المالية موضوع التسوية بالصندوق في حدود المبالغ التي تم تعويضها ؛
- 3- يحدد مجلس الأعلى إدارة الصندوق كليات تنفيذ الضمان.
- زيادة على المهام المذكورة في المادة (5) يكلف الصندوق بما يأتي:²
 - 1- ترقية الإتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك والمؤسسات المالية ؛
 - 2- القيام بكل مشروع شراكة مع المؤسسات التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها ؛
 - 3- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل ؛
 - 4- إتخاذ كل التدابير والتحريات المتعلقة بتقييم أنظمة الضمان الموضوعة ؛
 - 5- إعداد إتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية ؛
 - 6- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات .

هناك مهام أخرى لصندوق جاء بها المرسوم التنفيذي 03-289 المعدل والمتمم للمرسوم 89-200 بما

يلي:³

يُغطي صندوق بناءا على تعجيل البنوك والمؤسسات المالية المعنية، باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالنكبة في حدود (70%) من مبالغها.

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 03-289 المؤرخ في 6 سبتمبر 2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، يعدل و يتمم مرسوم التنفيذي رقم 98-200 مؤرخ في 9 يونيو 1998، العدد 54 ، المادة 04 ، ص 8 .

² - المرسوم التنفيذي رقم 03-289 نفس المرجع السابق، المادة 06، ص 14 .

³ - المرسوم التنفيذي 03-289، مرجع سبق ذكره، المادة 4 من ص 8 .

الفرع الثاني: مسيرو صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض الممنوحة وموارده

لتعرف عن مسيرو صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض الممنوحة نذكر المؤسسات التي يُمكن لها أن تنخرط فيه ، ويتمثل المنخرطون في صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض الممنوحة في كل من البنوك التي تمنح القروض لإنشاء المؤسسات المصغرة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، والشباب أصحاب المشاريع الذين إختاروا صيغة التمويل الثلاثي للإنجاز مشاريعهم .

أولاً: مسيرو صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض الممنوحة :

يُدير الصندوق مجلس الإدارة ، يُدعى في صلب النص " المجلس " ويتكون من:¹

- 1- ممثل الوزير المكلف بالتشغيل ؛
 - 2- ممثلين (02) عن الوزير المكلف بالمالية ؛
 - 3- مدير العام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ؛
 - 4- ممثل عن كل بنك أو مؤسسة منخرطة في الصندوق ؛
 - 5- ممثلين (02) عن الشباب ذوي المشاريع المنخرطين في الصندوق ؛
 - 6- يتولى رئاسة الصندوق أحد ممثلي البنوك والمؤسسات المالية ينتخبه أعضاء المجلس .
- يُمكن أن يستشير المجلس كل شخص بحكم كفاءاته في مجال القرض، وتتولى مصالح الصندوق أمانة المجلس.

أما إجتماعات مجلس الصندوق ومتابعة ضمان منح القروض يتم كما يلي:²

- 1- بنسبة لإجتماعات المجلس فتكون كما يلي:
- تُصح إجتماعات المجلس قانوناً عند حضور أغلبية أعضائه ؛
- يُحرر عقب كل إجتماع محضر للمداولات ، يُشترك في توقيعه كل أعضاء المجلس ؛
- تُرسل مداولات المجلس إلى الوزير المكلف بالتشغيل في الأسبوع الذي يلي المصادقة عليها.

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 03-289، نفس المرجع السابق، المادة 12، من، ص 9 .

² - المرسوم التنفيذي رقم 03-289، نفس المرجع السابق، المواد 16-18-20، ص 9 .

2- أما متابعة أخطار ضمان القروض :

- يُتابع المجلس الأخطار الناجمة عن منح ضمان الصندوق ؛
- يتلقى دوريا عرضا عن إلتزامات البنك أو المؤسسة المالية التي يُغطيها ضمانه ؛
- يمكن أن يطلب في هذا الإطار كل وثيقة يراها مفيدة ويتخذ كل القرارات التي تتماشى مع مصالح الصندوق؛
- كما تُرخص لجنة للضمان يُعينها مجلس التسويات في إطار طلب البنوك والمؤسسات المالية لضمان الصندوق.

ثانيا: موارد صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض الممنوحة :

تشكل موارد الصندوق من:¹

- 1- تخصيص أولي من أموال خاصة ويتكون من:
 - مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ برأس المال؛
 - مساهمة الخزينة العمومية؛
 - مساهمة البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة برأس المال.
- جزء من الرصيد غير المستعمل من صندوق الكفالة المشترك لضمان النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية المشترك المحدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-146 المؤرخ في 27 شوال عام 1410 الموافق لـ 22 مايو سنة 1990 والمتضمن إحداث صندوق لضمان النشاطات الصناعية والتجارية الحرفية المشتركة وتحديد قانونه الأساسي أثناء حله، ويخص الرصيد مبلغ إشتراكات مؤسسات القرض .

2- الإشتراكات المدفوعة للصندوق من:

- الشباب ذوي المشاريع؛
- البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة ؛
- عائد التوظيفات المالية من أموال الصندوق الخاصة والإشتراكات المحصلة؛
- الهبات والوصايا والإعانات المخصصة للصندوق؛
- تخصيصات تكميلية من أموال خاصة عند الحاجة، تأتي من المشاركين برأس المال الأولي من البنوك والمؤسسات المالية جديدة منخرط .

¹ - المرسوم التنفيذي 03-289، مرجع سبق ذكره، مادة 10، ص 08-09 .

المبحث الثاني : آليات التمويل المتبعة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

تعتمد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ على آليات لتمويل المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمساعدة هذا الشباب وتسهيل طريقه للوصول إلى إنشاء المؤسسات ، ولهذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى: طريقة التمويل الثنائية المعتمدة من طرف الوكالة ، وإلى طريقة التمويل الثلاثية المعتمدة من طرف الوكالة .

المطلب الأول: طريقة التمويل الثنائية المعتمدة من طرف الوكالة

طريقة التمويل الثنائية هي أحد الطرق المتبعة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، ولهذه الطريقة حدودها المالية التمويلية وكذلك الإعانات المالية ومجموعة من الإمتيازات ، كل هذا سوف نتطرق إليه في هذا المطلب .

الفرع الأول: التركيبة المالية والهيكل المالي لتمويل الثنائي

إن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ قامت بتحديد القيمة المالية أو التركيبة المالية لهذه الطريقة ، لتبين لأصحاب المشاريع حدود المساهمة المالية التي تقدمها الوكالة في هذه الطريقة .

أولاً: التركيبة المالية

تشكل التركيبة المالية في صيغة التمويل الثنائي من :¹

- 1- المساهمة المالية للشباب أصحاب المشاريع ، ويتغير مستوى هذه المساهمة حسب مستوى الإستثمار ؛
- 2- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب ANSEJ ، يتغير حسب مستوى الإستثمار .

ثانياً: الهيكل المالي للتمويل الثنائي

يتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين:²

- 1- المستوى الأول: عندما يكون مبلغ الإستثمار لا يتجاوز 5000000 دج .

¹ - وثائق رسمية من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ .

² - وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، عرض السياسة الوطنية للتشغيل، 2020-06-04 .

الجدول رقم (06) : الصيغة المالية للتمويل الثنائي حسب المستوى الأول

قيمة الإستثمار	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية
أقل أو يساوي 5000000 دج	29%	71%

المصدر : وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

2- المستوى الثاني: عندما يكون مبلغ الإستثمار يتراوح من 5000001 دج الى 10000000 دج .

الجدول رقم (07) : الصيغة المالية للتمويل الثنائي حسب المستوى الثاني

قيمة الإستثمار	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية
من 5000001 دج إلى 10000000 دج	28%	72%

المصدر : وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

الفرع الثاني: الإعانات المالية والإمتيازات الجبائية

تُمنح الإعانات المالية والإمتيازات الجبائية للمؤسسة المصغرة المنشأة في إطار التمويل الثنائي ويتعلق الأمر بـ:

أولاً: الإعانات المالية :

هذه الإعانة تأخذ شكل قرض بدون فائدة طويل المدى تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بواسطة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب للمؤسسة المصغرة .

ثانياً: الإمتيازات الجبائية :

تستفيد المؤسسة المصغرة من الإمتيازات الجبائية التالية:

1- في مرحلة إنجاز المشروع :

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات والحصول على الخدمات التي تدخل مباشرة في تنفيذ الإستثمار ؛

- تطبيق معدل مخفض نسبته (5%) من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ الإستثمار ؛
- الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الإكتسابات العقارية؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة .
- 2- في مرحلة إستغلال المشروع :
- (تكون لمدة ثلاث سنوات إبتداء من تاريخ إنطلاق النشاط أو ستة سنوات للمناطق الخاصة)
- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني ؛
- تمديد فترة الإعفاء لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة ؛
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات ؛
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات الصغيرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية ؛
- عند نهاية فترة الاعفاء تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي ب : ¹
- (75%) خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي.
- (50%) خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي.
- (25%) خلال السنة الثالثة من الإضاع الضريبي.

المطلب الثاني: طريقة التمويل الثلاثي المعتمدة من طرف الوكالة

طريقة التمويل الثلاثية من بين الطرق المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، حيث يكون فيها ثلاثة أطراف في هذه العملية التمويلية ، ممثلة في كل من : صاحب المشروع ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، والبنك المقرض.

¹ - ملحق رقم 3 .

الفرع الأول: التركيبة المالية والهيكل المالي لتمويل الثلاثي

حددت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ التركيبة المالية لهذه الطريقة الثلاثية وكذلك هيكلها المالي .

أولاً: التركيبة المالية لتمويل الثلاثي :

تتشكل التركيبة المالية في صيغة التمويل الثلاثي من:¹

- 1- المساهمة الشخصية للشباب المستثمر ؛
- 2- القرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ؛
- 3- القرض البنكي منخفض الفوائد بنسبة (100%) ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب المستثمر.

ثانياً: الهيكل المالي لتمويل الثلاثي :

يتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين:

- 1- المستوى الأول : مبلغ الإستثمار لا يتجاوز 5000000 دج.

الجدول رقم (08) : الصيغة المالية للتمويل الثلاثي حسب المستوى الأول

قيمة الإستثمار	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5000000 دج	29%	1%	70%

المصدر : وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

- 2- المستوى الثاني : مبلغ الإستثمار يتراوح من 5000001 دج إلى 10000000 دج.

¹ - ملحق رقم 4 .

الجدول رقم (09) : الصيغة المالية للتمويل الثلاثي حسب المستوى الثاني

قيمة الإستثمار	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5000000 دج إلى 10000000 دج	28%	2%	70%

المصدر : وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

الفرع الثاني: الإعانات المالية والإمتيازات الجبائية

تُمنح الإعانات المالية والإمتيازات الجبائية للمؤسسة المصغرة المنشأة في إطار التمويل الثلاثي ويتعلق الأمر ب :

أولاً: الإعانات المالية :

تمنح الإعانات المالية للشباب أصحاب المشاريع ثلاثة قروض إضافية :

- 1- قرض بدون فائدة لإقتناء عربة ورشة : 500000 دج؛
- 2- حاملي شهادات التكوين المهني : قرض بدون فائدة للكراء يصل إلى 500000 دج؛
- 3- قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 1000000 دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للطلبة الجامعيين (أطباء ، محامون) لإنشاء مكاتب جماعية .

ثانياً: الإمتيازات الجبائية:

تستفيد مؤسسة المصغرة من الإمتيازات جبائية تالية :

- 1- في مرحلة إنجاز المشروع :
- تطبيق معدل منخفض نسبة (5%) من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛
 - الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الإكتسابات عقارية ؛
 - الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

2- في مرحلة إستغلال المشروع :

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات (لمدة (3 سنوات أو (6 سنوات لمناطق خاصة و الهضاب عليا أو (10 سنوات لمناطق الجنوب)؛
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية ؛
- الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) ، إبتداء من تاريخ الإستغلال (لمدة (3 سنوات إبتداء من تاريخ إنطلاقا نشاط ، أو (6 سنوات للمناطق خاصة أو (10 سنوات لمناطق جنوب) ؛
- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين¹ (2) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- عند نهاية فترة الإعفاء ، تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي ب :
 - (70%) خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي؛
 - (50%) خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي؛
 - (25%) خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي.¹

المطلب الثالث : إنجازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فرع ولاية الوادي

سنستعرض في هذا المطلب أهم إنجازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإحصائيات التالية للفترة الممتدة من (2009 إلى 2019) .

الفرع الأول : المشاريع الممولة من طرف الوكالة للفترة من (2009 إلى 2019)

يُمكننا توضيح أعداد هذه المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSEJ للفترة من (2009 إلى 2019) في الجدول التالي :

¹ - ملحق رقم 4 .

الجدول رقم (10) : عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSEJ للفترة من (2009 إلى 2019)

السنة	المشاريع الممولة	النسبة المئوية
2009	120	% 3
2010	230	% 5
2011	655	% 14
2012	790	% 16
2013	840	% 17
2014	980	% 20
2015	600	% 12
2016	320	% 7
2017	150	% 3
2018	90	% 2
2019	60	% 1
المجموع	4835	% 100

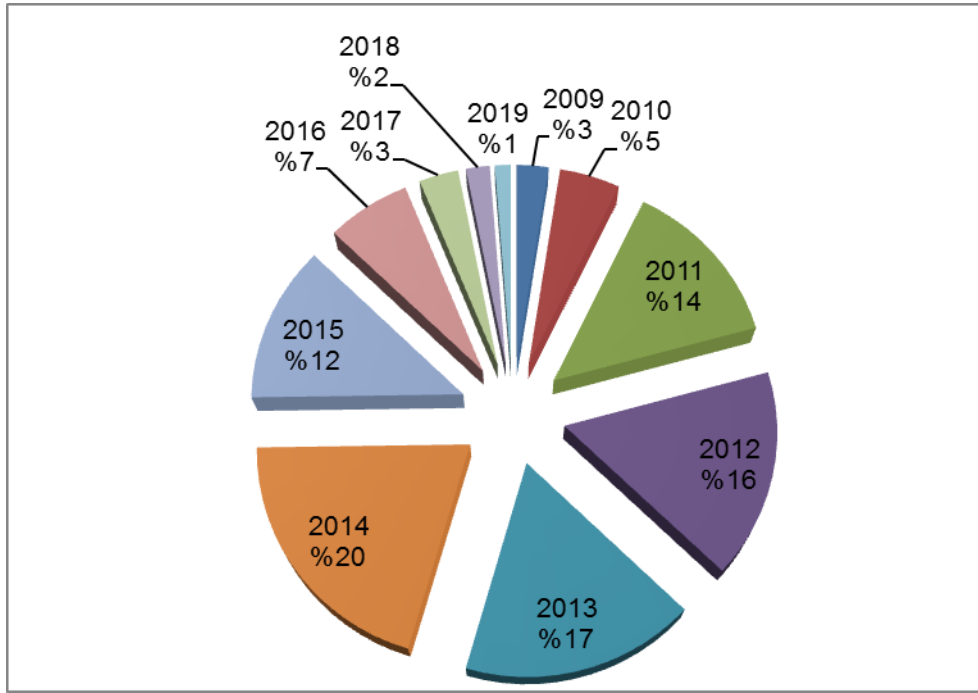
المصدر : مقابلة شخصية مع إطار في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية الوادي .

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSEJ من سنة 2009 إلى غاية سنة 2014 كان متزايدا ، حيث كانت في البداية ضعيفة نوعا ما وهذا راجع إلى عدم وعي المواطنين بالخدمات المقدمة من طرف وكالة ANSEJ ، ثم إستمرت في التزايد إلى غاية سنة 2014 ، وهذه الزيادة كانت بسبب التعديلات التي قامت بها الحكومة من أجل تسهيل عملية التمويل وجعلها في متناول الجميع خاصة فيما يتعلق بإلغاء معدل الفائدة ، إلا أن هذه المشاريع بدأت في التراجع إبتداء من سنة 2015 إلى غاية سنة 2019 ، إلى أن وصلت لـ (60) مشروع وهذا عدد قليل مقارنة بالسنوات السابقة ، ويمكن تفسير ذلك إلى خوف المواطنين من القدرة على تمويل المشروع وبالتالي احتمالية التعرض للفشل من البداية .

وللمزيد من التوضيح يُمكننا ترجمة الجدول إلى الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (06) : تطور عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSEJ

للفترة من (2009 إلى 2019)



المصدر : من إعداد الطالبات بالإعتماد على الجدول رقم (10) .

الفرع الثاني : عدد المشاريع الممولة حسب الجهة

سنقوم بتوضيح أعداد هذه المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSEJ حسب الجهة للفترة من (2009 إلى

2019) في الجدول التالي :

الجدول رقم (11) : عدد المشاريع الممولة حسب الجهة من طرف وكالة ANSEJ

للفترة من (2009 إلى 2019)

الجهة	المشاريع الممولة	النسبة المئوية	المبالغ المالية
الوادي	3600	74 %	747120068 دج
المغير	900	19 %	200333455 دج
جامعة	335	07 %	112062836 دج
المجموع	4835	100 %	1059516359 دج

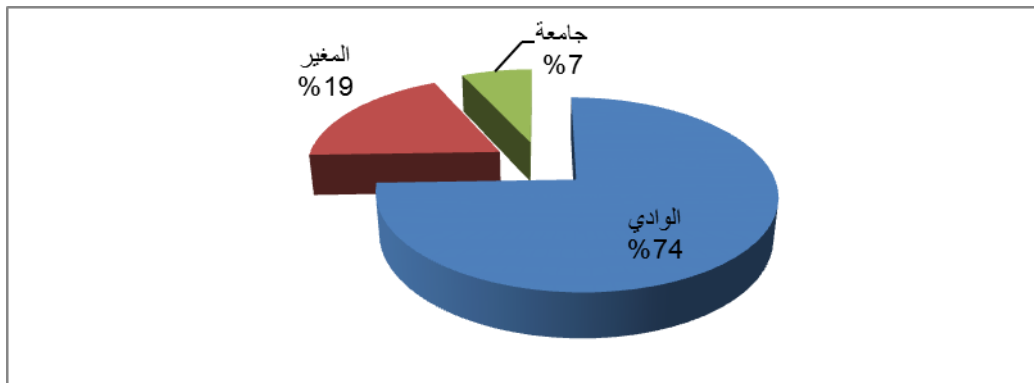
المصدر : مقابلة شخصية مع إطار في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية الوادي.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المشاريع التي مولتها وكالة ANSEJ بلغت (4835) مشروع ، حيث مُعظم المشاريع التي مولتها كانت على مستوى منطقة الوادي ، حيث قدرت بـ (3600) مشروع بنسبة (74 %) من الإجمالي العام ، ثم تليها في المرتبة الثانية منطقة المغير حيث قُدرت عدد مشاريعها الممولة بـ (900) مشروع بنسبة (19 %) من الإجمالي العام ، وأخيرا تأتي منطقة جامعة حيث قُدرت عدد مشاريعها الممولة بـ (335) مشروع بنسبة (7 %) من الإجمالي العام .

وللمزيد من التوضيح يمكننا ترجمة الجدول إلى الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (07) : عدد المشاريع الممولة حسب الجهة من طرف وكالة ANSEJ

للفترة من (2009 إلى 2019)



المصدر : من إعداد الطالبات بالإعتماد على الجدول رقم (11) .

الفرع الثالث : عدد المشاريع الممولة حسب المستوى التعليمي

سنقوم بتوضيح أعداد هذه المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSEJ حسب المستوى التعليمي للفترة من (2009 إلى 2019) في الجدول التالي :

الجدول رقم (12) : عدد المشاريع الممولة حسب المستوى التعليمي من طرف وكالة ANSEJ

للفترة من (2009 إلى 2019)

المشاريع الممولة	المستوى التعليمي
0	غير مؤهل
3985	مستوى التدريب المهني
850	التكوين الجامعي (ليسانس)
4835	المجموع

المصدر : مقابلة شخصية مع إطار في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية الوادي .

نلاحظ من خلال الجدول أن وكالة ANSEJ لم تقم بتمويل أي من الشباب غير المؤهلين علميا .

الفرع الرابع : عدد المشاريع الممولة حسب نوع التمويل

سنقوم بتوضيح أعداد هذه المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSEJ حسب نوع التمويل للفترة من (2009 إلى 2019) في الجدول التالي :

الجدول رقم (13) : عدد المشاريع الممولة حسب نوع التمويل من طرف وكالة ANSEJ
للفترة من (2009 إلى 2019)

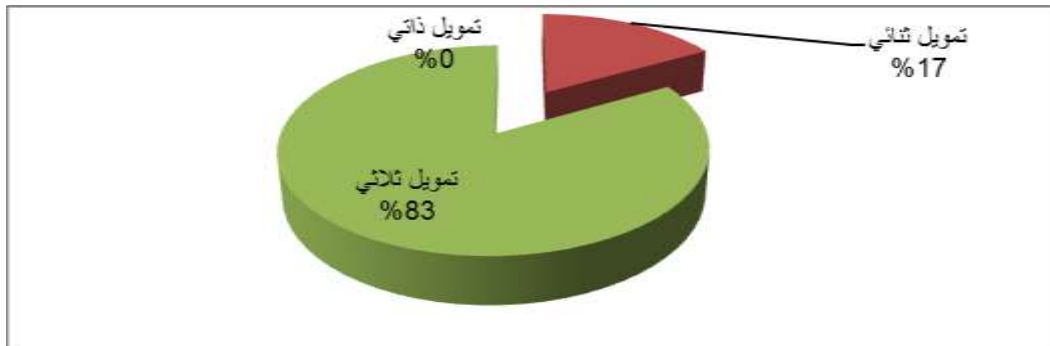
نوع التمويل	المشاريع الممولة	المبالغ المالية
تمويل ذاتي	0	000000000 دج
تمويل ثنائي	810	177499123 دج
تمويل ثلاثي	4025	882017236 د ج
المجموع	4835	1059516359 دج

المصدر : مقابلة شخصية مع إطار في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية الوادي .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نوع التمويل المعمول به من طرف وكالة ANSEJ أو الذي وقع عليه الطلب أكثر لتمويل المشاريع هو طريقة التمويل الثلاثي ، حيث أن أغلب المشاريع تم تمويلها بالتمويل الثلاثي وقدر عددها بـ (4025) مشروع وبلغت المبالغ المالية لهاته المشاريع بـ (882017236 د ج) ، ثم تأتي طريقة التمويل الثنائي حيث وصل عدد المشاريع الممولة بهذه الطريقة إلى (810) مشروع بـ (177499123 دج) ، أما التمويل الذاتي فإن وكالة ANSEJ لا تعمل به .

وللتوضيح أكثر يمكننا ترجمة الجدول إلى الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (08) : عدد المشاريع الممولة حسب نوع التمويل من طرف وكالة ANSEJ
للفترة من (2009 إلى 2019)



المصدر : من إعداد الطالبات بالإعتماد على الجدول رقم (13)

خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ من أهم الوكالات التي خصصتها الجزائر إلى ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث يعتبر أهم أسلوب لمرافقة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال الإمتيازات والتحفيزات الممنوحة للشباب ، كمتابعة الإستثمارات التي يُنجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على المرافقة المستمرة ، وتُشجع على خلق النشاطات للشباب أصحاب المبادرات وكذلك كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء كان عن طريق التمويل الثنائي الذي يكون بين الشباب والوكالة أو عن طريق التمويل الثلاثي الذي يدخل فيه البنك كطرف ثالث .

الخاتمة العامة

تمهيد :

تناولت هذه الدراسة موضوع دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كآلية تمويل في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ، ومن خلالها نرى بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصب الإقتصاد الناجح ، وتلعب دور فعال بالنهوض بإقتصاديات الدول وهي مفتاح التنمية الإقتصادية وحل للإقتصاد الذي يعتمد على المحروقات لأن هذه الأخيرة تنفذ وتنعدم ، فالجزائر إختارت هذا النهج للخروج من إقتصاد البترول والمرور قدما إلى الإقتصاد الذي يعتمد أساسا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار الدول المتقدمة أي بمعنى آخر الإقتصاد المتنوع.

إن هذه المؤسسات تطورت في الجزائر من سنة إلى أخرى ، وإزداد عددها من سنة إلى سنة أخرى وكان لها تأثير على الناتج الداخلي الخام ، وكذلك على التشغيل بتنصيب العديد من البطالين وإدماجهم في الحياة المهنية، إضافة إلى ذلك مساهمتها في تنويع صادرات البلد رغم أن إقتصاد الجزائر مازال يعتمد على المحروقات.

وقد توصلنا من خلال فصلين إلى عدة نتائج ، سمحت بإختبار الفرضيات وتقديم بعض التوصيات نوردها ضمن هذه الخاتمة ، أما في الأخير فسوف نعرض أهم الآفاق الناتجة عن هذه الدراسة .

نتائج الدراسة :

من خلال هذه الدراسة يمكننا إستخلاص النتائج التالية :

- 1- لا يوجد هناك تعريف جامع وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.فهو يختلف من دولة لأخرى لإختلاف درجة النمو الإقتصادي ، حيث إهتمت الجزائر بهذه المؤسسات بإتخاذ عدّة إجراءات لدعمها وترقيتها ؛
- 2- إعتمدت الجزائر في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المواد (08 ، 09 ، 10) من القانون التوجيهي الجديد رقم 17 / 02 إلى المعايير التالية : عدد العمال ورقم الأعمال والإستقلالية ؛
- 3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الوطنية مزال بسيطا لا يكاد يذكر مقارنة بالصادرات النفطية ، رغم كل الجهود المبذولة من الدولة ؛
- 4- تتركز نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات غير المنتجة للقيمة المضافة والتي تعتمد على تكنولوجيا بسيطة وكثافة عمل مرتفعة ؛
- 5- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإرتفاع عددها في السنوات الأولى ثم أخذ بالتراجع من سنة إلى سنة أخرى ؛

- 6- مشكلة التمويل من أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري من حيث نقص السيولة اللازمة لتمويل العمليات اليومية وكثرة الديون المتراكمة ؛
- 7- طريقة التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي من بين أهم الطرق المتبعة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ؛
- 8- التمويل الثلاثي يعتبر الصيغة المناسبة التي تساعد على نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- 9- إرتفاع قيمة المساهمة الشخصية للشباب في التمويل الثنائي من بين الأسباب الأساسية لعزوف الشباب على إختياره كصيغة تمويلية بديلة ؛
- 10- التمويل الثنائي لم يحظى بنفس الإمتيازات والتحفيزات التي حظي بها التمويل الثلاثي ؛
- 11- تعتبر المرافقة من الآليات الجديدة المبتكرة لمساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة في تطبيق أفكارهم الإستثمارية وبالتالي فهي تعتبر بديل فعال لتقوية روح المكافحة لدى الشباب ؛
- 12- توجه أغلبية الشباب في بداية مشوارهم العملي إلى هيئات الدعم من أجل الحصول على التمويل اللازم لتطبيق مشاريعهم ؛
- 13- عدم إستمرارية عملية المتابعة والمرافقة التي تنتهي بمجرد إنشاء المؤسسة مما يعرض أغلبية مشاريع الشباب للفشل والإفلاس .

إختبار الفرضيات :

من خلال الإجابة على إشكالية بحثنا حول آليات التمويل التي تعتمد عليها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنتائج المتوصل إليها التي أثبتت أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ من أهم الهيئات التمويلية في الجزائر، حيث تمنح هذه الوكالة التمويل اللازم لهذه المؤسسات وبالطريقة التي يراها صاحب المؤسسة نافعة له، بالإضافة إلى مجموعة من الإمتيازات لضمان إستمراريتها ، كما بينت الدراسة أن هناك مجموعة من المعوقات التي تحول دون وصول إلى الغرض الرئيسي من إنشاء هذه الوكالة.

وتم تأكيد الفرضيات الأربعة التالية والمتمثلة في:

الفرضية الأولى : يعتبر عدد العمال ورأس المال من بين أهم المعايير التي إعتدتها المشرع الجزائري في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

الفرضية الثانية : تعتبر البنوك والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من أهم مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

الفرضية الثالثة : تعتبر طريقة التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي من بين أهم الطرق المتبعة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ .

الفرضية الرابعة : تساهم الإمتيازات والإعانات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ في إستمرارية المؤسسة وتوسعها.

التوصيات والإقتراحات :

على ضوء النتائج المتوصل إليها فإنه يمكننا إقتراح بعض التوصيات والإقتراحات التالية :

- 1- إعادة تهيئة محيط المؤسسات إنطلاقا من تأهيل المحيط القانوني والإداري والمالي والمصرفي والجبائي.
- 2- ضرورة تأهيل العنصر البشري داخل المؤسسات لمواكبة التطور التكنولوجي ؛
- 3- إنشاء مراكز لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الجامعات والقطاع الخاص والجماعات المحلية والغرف التجارية، بغرض تأهيل أصحاب المشاريع ؛
- 4- تحفيز الشباب خريجي الجامعات والمعاهد على الإستثمار حسب إختصاصهم الأكاديمي ؛
- 5- متابعة أكثر لمشاريع الشباب المستثمر خلال فترة الإستغلال، وبالأخص خلال السنوات الأولى ومساعدتهم في التغلب على العوائق والعراقيل التي قد توقف طموحاتهم ؛
- 6- إنشاء سوق دائم لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم فيه كل من الحكومة الجزائرية والمؤسسات الإقتصادية ؛
- 7- الإستمرار في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير البنية التحتية اللازمة لها في مختلف مناطق الوطن مع الأخذ بعين الإعتبار خصوصيات النشاط الإقتصادي لكل منطقة ؛

- 8- الاستفادة من التجارب الدولية في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبني أفضل الوسائل والأدوات التي أثبتت فعاليتها وبالأخص في الدول النامية ذات هيكل إقتصادي شبيه بالهيكل الاقتصادي الجزائري ؛
- 9- إنشاء جهاز أو وحدة مختصة بتقدير الفجوة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تكون مهمة تلك الوحدة تقديم معلومات محدثة تستقيها من واقع السوق على مستوى طلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى التمويل وعلى مستوى العرض التمويلي الموفر من طرف القنوات التمويلية (البنوك . الهيئات التمويلية . البرامج التمويلية) ؛
- 10- ضرورة تكييف سياسات التمويل حسب متطلبات وإحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعتبارها أحد المحاور الكبرى المعنى بتحقيق التنمية المستدامة ؛
- 11- وضع برامج وآليات لرفع نسبة إنتاجية المؤسسات من خلال إتخاذ التدابير الفعالة ؛
- 12- إستحداث آليات تمويل جديدة تتماشى مع إحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- 13- تكييف النظام المصرفي الجزائري مع الإحتياجات الحالية وتطوير أساليب وأدوات التمويل وانتهاج سياسة ديناميكية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- 14- الإعثناء بصيغة التمويل الشئني وإعطاء تحفيزات على شاكلة التحفيزات المقدمة في التمويل الثلاثي .
- 15- إيجاد بعض صيغ التمويل المتلائمة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل رأس المال المخاطر الذي شهد إتساع كبير في الدول المتطورة حيث تكون المخاطر متقاسمة بين المؤسسة والمقرض مع وجود مصاحبة جادة للمشاريع الاستثمارية من قبل المقرضين وفي هذا الشأن يجب تحفيز المؤسسات المالية على الإستثمار في هذا المجال .
- 16- توجيه الشباب إلى مشاريع ذات قيمة مضافة عالية، تلبى إحتياجات السوق المحلية والوطنية وحتى الدولية ؛
- 17- تطوير نظام الإعلام الإقتصادي عن طريق إنشاء بنك للمعلومات الإقتصادية والمعطيات الإحصائية ؛
- 18- تعزيز موقع ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سلم الإقتصاد الوطني ؛
- 19- ترقية إطار تشريعي و تنظيمي ملائم لنشاط المؤسسات لصغيرة والمتوسطة ؛
- 20- إصلاح و عصنة تسيير سوق العمل، وضرورة توزيع مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي للحد من الفجوة الإجتماعية ما بين البلديات ،
- 21- إنشاء ووضع هيئات تنسيقية ما بين القطاعات، ووضع هيئات رقابية على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لمكافحة الفساد والبيروقراطية الإدارية ؛

22- وضع وتشجيع صيغ التمويل الإسلامي وإعتمادها من طرف الوكالة لتجنب الفوائد الربوية .

آفاق الدراسة :

من أجل تعميق الدراسة حول بعض المواضيع، والتي لها علاقة ببحثنا هذا، نقترح المواضيع التالية:

- 1- دور الهيئات الحكومية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؛
- 2- سياسات التمويل المنتهجة من طرف الدولة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- 3- مدى مساهمة البنوك العمومية في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في سوق العمل ؛
- 4- بورصة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لإتاحة مصادر إضافية لتمك المشروعات وكذلك لإعطاء الفرصة لمستثمرين جدد ليصبحوا مشاركين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ؛
- 5- اثر التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي في تفعيل سوق الشغل بولاية الوادي- دراسة قياسية ،
- 6- أساليب التمويل الحديثة كأداة لتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- 7- دراسة ميدانية حول العوامل المحددة لقرار التمويل لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

قائمة

المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

أولا : باللغة العربية

الكتب :

- 1- أحمد بوراس، أسواق رؤوس الأموال ، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2002 – 2003 .
- 2- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001 .
- 3- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، دار الوراق، عمان، 2001 .
- 4- رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008.
- 5- دليل لإفضل إعادة إدماج إجتماعي مهني للمرأة ، وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ، المديرية العامة للأسرة وقضايا المرأة والتلاحم الإجتماعي ، ديسمبر 2015 .
- 6- فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد علي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006 .
- 7- عبيد علي احمد حجازي ، مصادر التمويل " مع شرح لمصدر القروض " وبيان كيفية معاملته ضريبيا " ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2001 .
- 8- عاطف وليم اندرواس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008 .
- 9- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، بدون سنة النشر.
- 10- عمر حسن، الموسوعة الاقتصادية ، ط 4؛ القاهرة :الدار الجامعية , 1995 .،
- 11- طاهر لطرش، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001 .
- 12- مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2004..
- 13- محمد ابراهيم عبيدات، أساسيات الإدارة المالية ، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997 .
- 14- محمد عبد العزيز عبد الكريم، الإدارة المالية والتخطيط المالي، كتاب 30 ، مكتبة عين الشمس، مصر، 1995 .

- 15- محمد صالح الحناوي، أدوات التحليل والتخطيط في الإدارة المالية، دار الجامعات المصرية، مصر، 2007.
- 16- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998.
- 17- يوسف حسين يوسف ، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2012 .

المجلات :

- 18- بيان حرب ، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "التجربة السورية" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية , المجلد 22 العدد الثاني 2006 دمشق سوريا .
- 19- فوزي عبد القادر رحاب , عبد الرزاق الطاهر الفراح , دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا , مجلة دراسات الإنسان والمجتمع , العدد الثامن يوليو 2019 ليبيا .
- 20- قارة ابتسام، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر دراسة حالة -ولاية مستغانم-، مجلة الجزائرية للعملة و السياسات الاقتصادية، العدد2، سنة 2011.
- 21- سعيد علي محمد واخرون ، دور المصارف التجارية الحكومية العراقية في تمويل المشروعات الصغيرة ,مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ,العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السابق 2018.
- 22- سليمان ناصر، " تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية"، جمعية التراث، غرداية - الجزائر، 2002 - 1423 هـ .
- 23- ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الواقع و تحديات، مجلة النماء للاقتصاد و التجارة، العدد3، جوان 2018 .

المداخلات :

- 24- أ . الهرموشي خطاب ، أ . صاولي مراد ، أ . نسيم فطيمة ، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مستغانم ، مداخلات في إطار ندوة بحثية حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية لولاية مستغانم في

- المحور :تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية مستغانم ، يوم 06 / 12 / 2017/ .
- 25- رحمة بلهادف ونادية غوال، الملتقى الوطني حول الريادة الاعمال ، مداخله بعنوان " أهمية الوكالات الوطنية في تسهيل عملية استحداث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن سياق تحسين المناخ الأعمال في الجزائر"، يومي 26-27-28أفريل 2017، مركز جامعي بغليزان .
- 26- زيدي بشير، بو ديدة مراد سكينه، أهمية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالجزائر لتحقيق الاستدامة ، مداخله في الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يوم 29/30/10/2017 جامعة الوادي.
- 27- أ . جاري فاتح ، أ . بوكار عبد العزيز ، الهيئات والمؤسسات الداعمة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مداخله ضمن الملتقى الدولي الإطار القانوني لترقية الإستثمار خارج قطاع المحروقات في الجزائر " الفرص والتحديات " ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أحمد دراية ، أدرار ، الجزائر ، يومي 30 و 31 / 01 / 2018 .
- 28- أ . سهام شيهاني ، أ. طارق حمول ، " تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية مع الإشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، مداخله في إطار الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة،الجزائر ، 15 و16 / 11 / 2011 .
- 29- أ. د . عمر جنية ، أمينة بلغيث ، إستراتيجيات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم التنوع الإقتصادي في الجزائر تجربة الجزائر والتجربة الإيطالية (دراسة مقارنة) ، مداخله في الملتقى الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الإقتصادي في الجزائر رقم المحور 06 دراسة الاستراتيجية والتجارب الدولية الناجحة في تطوير القطاع الصناعي وتقييم إمكانية تبنيها وتطبيقها في البيئة الإقتصادية الجزائرية ، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة لونيبي علي ، البلدة 2 ، الجزائر ، يومي 6 و 7 / 11 / 2018 .
- 30- عوادي مصطفى، دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، يومي 06/07 ديسمبر 2017.

31- أ . ميلود زيد الخير ، الأسس والقواعد النظرية المالية الإسلامية ، مداخله مقدمة في الملتقى الدولي الأول : الاقتصاد الإسلامي ، الواقع .. ورهانات المستقبل حول ضوابط الإستقرار المالي في الاقتصاد الاسلامي ، بدون سنة النشر .

المذكرات :

32- بلحاج آمنة ، واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، رسالة الماجستير في علوم التسيير تخصص الإدارة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أبو بكر بقايد تلمسان الجزائر 2015.

33- بن جيمة عمر، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار، رسالة لنيل شهادة ماجستير، تخصص ادارة الافراد و حوكمة شركات، جامعة أبي بكر بالقائد تلمسان، سنة 2010-2011.

34- حنان جودي، إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية و الاندماج في الاقتصاد التنافسي دراسة حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه، تخصص علوم تسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2016/2017.

35- رابح خوي، ترقية أساليب وصيغ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، غير منشورة . كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، فرع اقتصاد التنمية، 2003 .

36- زويتة محمد الصالح ، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،قسم التسيير ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية : 2006 / 2007 .

37- زيتوني صابرين، الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية و لوجستيك ، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، سنة 2016/2017.

38- سامية عزيز ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لمؤسسات الخاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة أطروحة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنمية جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر 2014.

- 39- سماح طلحي ، دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لحالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، الجزائر ، 2013 / 2014 .
- 40- سوسن زريق ، مساهمة قرض الايجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية بولاية سكيكدة 2010-2015 ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي الجزائر 2017.
- 41- عمران عبد الحكيم ، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة مذكرة ماجستير تخصص علوم تجارية فرع استراتيجية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة محمد بوضياف بالمسيلة الجزائر 2007.
- 42- عبد قادر رقاق, متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر, رسالة ماجستير تخصص اقتصاد دولي, جامعة وهران, سنة 2009/2010 .
- 43- فارس طارق ، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل ترقية قدرتها التنافسية دراسة حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر، 2018 .
- 44- فشيحة صوراie ، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوربية للمساهمات "فيناليب" ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 ، 2011/2012 .
- 45- مرزوقي نوال ، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الأيزو 9000 و1400 دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية ,مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,قسم العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر 2010.
- 46- مشري محمد الناصر ,دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة للاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة) مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ,جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2010/2011 .

- 47- مطهري كمال ، دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري ، رسالة ماجستير في الاقتصاد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة وهران الجزائر 2012.
- 48- نسيمه سابق، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، سنة 2015-2016 .
- 49- الدكتور يوسف قريشي ، سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة ميدانية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم . الاقتصادية والتسيير، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، 2005 .
- الجرائد الرسمية :
- 50- القانون رقم 02-17 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- 51- المرسوم التنفيذي رقم 2-373 مؤرخ 11 نوفمبر 2002، يتضمن انشاء صندوق ضمان قروض للمؤسسات صغيرة و المتوسطة و تحديد قانونه الأساسي ، جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، العدد 74 الصادر 2002.
- 52- المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 ، يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي ، جريد الرسمية، جمهورية جزائرية ديمقراطية، العدد 52، 1996.
- 53- المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 1424 الموافق ل 6 سبتمبر 2003، متضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و قانونها الأساسي .
- 54- المرسوم التنفيذي رقم 03-289 المؤرخ في 6 سبتمبر ، 2003 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، يعدل ويتمم مرسوم التنفيذي رقم 98-200 مؤرخ في 9 يونيو 1998، العدد 54.
- 55- المرسوم التنفيذي رقم 94-188 مؤرخ في 26 محرم عام 1415 الموافق 6 يوليو 1994 ، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني لتأمين عن البطالة .
- 56- الجريدة الرسمية ، العدد 91، المؤرخ في 17 شعبان 1419 الموافق ل 2 ديسمبر 1998 .
- 57- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 04-14، 2004 .

مواقع الانترنت :

58- الموقع الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب . ANSEJ

59- الموقع الرسمي لوزارة تضامن و قضايا المرأة- وكالة الوطنية لتسيير الرض المصغر، الأهداف و مهام .

60- WWW. ANSEJ.ORG.DZ

61- WWW . FGAR . DZ .

الوثائق :

62- وثائق رسمية من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب . ANSEJ

المقابلات :

63- مقابلة شخصية مع إطار في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية الوادي .

ثانيا : باللغة الأجنبية

64- Bernard et collé . dictionnaire économique et financière (5^{ème} édition; paris: s.d),

65- Charles gardien, financement, autofinancement et administration des grades entreprise, paris,dallas,1941.

66- Estaley, morse, la petite industrie moderne ,2000 .

67- Nadine Levaratto, La PME objet frontière : analyse en termes de cohérence entre l'organisation interne et le marché, communication au colloque les PME dans les sociétés contemporaines de 1880 a nos jours, pouvoir, représentation, action, Université de Paris 1 Panthéon/Sorbonne, 20 et 21 janvier 2006.

الملاحق



الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، المسماة باختصار "أ.د.ش"، تم إنشائها سنة 1996 و هي هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالشغل.

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بهدف مرافقة الشباب ذوي المشاريع قصد إحداث أنشطة إنتاجية و خدمية أو توسيعها وفق مقاربة اقتصادية تهدف إلى خلق الثروة و مناصب عمل .

تضم الوكالة شبكة تتكون من 51 فرع تغطي كل الولايات و كذا العديد من الملحقات المتواجدة على مستوى بعض المناطق.

مهام الوكالة:

- **للنشاطات:**
 - تقديم الاستشارة و مرافقة الشباب ذوي المشاريع في إنشاء
 - تزويد الشباب ذوي المشاريع، بكافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي المتعلقة بنشاطاتهم.
 - تطوير العلاقة مع مختلف شركاء الجهاز (بنوك، مصالح الضرائب، صناديق الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء...).
 - تطوير الشراكة بين القطاعات لتحديد فرص الاستثمار في مختلف القطاعات.
 - ضمان تكوين متعلق بالمؤسسة لصالح الشباب ذوي المشاريع.
- **الأهداف الأساسية :**
 - الاعمال و التدابير الرامية الى ترقية إحداث الأنشطة و توسيعها.
 - تعزيز و دعم إحداث أنشطة إنتاج السلع و الخدمات من طرف الشباب ذوي المشاريع.
 - تشجيع أنواع الاعمال و التدابير الرامية الى ترقية المبادرة المقاولتية.

شروط التأهيل:

- أن يتراوح سن الشاب أو الشباب ما بين 19 و 35 سنة، في الحالات الاستثنائية و عندما يحدث الاستثمار ثلاثة (3) مناصب عمل دائمة على الأقل (بما في ذلك الشباب ذوي المشاريع الشركاء في المقولة) يمكن رفع سن مسير المقولة المحدثة إلى 40 سنة كحد أقصى.
- أن يكون أو يكونوا ذوي شهادة أو تأهيل مهني و/ أو لديهم مؤهلات معرفية معترف بها.
- أن يقدم أو يقدموا مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة.
- أن لا يكون أو يكونوا شاغلين وظيفية مأجورة عند تقديم إستمارة التسجيل للإستفادة من الإعانة.
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كبطال طالب عمل.
- أن لا يكون مسجلا على مستوى مركز تكوين أو معهد أو جامعة عند تقديم طلب الإعانة، ما عدا في حالة ما إذا تعلّق الأمر بتجسين مستوى نشاطه.
- أن لا يكون قد إستفاد من إعانة بعنوان إحداث النشاطات.

المبلغ الأقصى للاستثمار:

يحدد المبلغ الأقصى للإستثمار بـ عشرة ملايين دينار جزائري (10.000.000) دج سواء في مرحلة الإنشاء أو لتوسيع الفروض الغير مكافأة و المكملة للمشروع لا تدخل في حساب الحد الأقصى للإستثمار .

التسجيل:

يتم التسجيل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من طرف الشباب ذوي المشاريع عن طريق وثيقة واحدة فقط، تسمى إستمارة التسجيل. تحمل من الموقع الإلكتروني للوكالة « www.ansej.dz » ، أو من خلال التسجيل عن طريق الموقع الإلكتروني « Promoteur.ansej.dz ».



www.ansej.dz

08 شارع أرزقي بن بوزيد العنصر - الجزائر

الهاتف : 021.67.82.35/021.67.82.36

الفاكس : 021.67.56.51/021.67.75.74

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

ANSEJ

إنشاء مؤسسة مصغرة
التمويل الثاني

التركيبة المالية

في صيغة التمويل الثاني تشكل التركيبة المالية من:

- 1- المساهمة الشخصية للشباب المستثمر.
- 2- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الهيكل المالي للتمويل الثاني

المستوى 2

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وعدة الساج)	المساهمة الشخصية
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج	28%	72%

المستوى 1

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وعدة الساج)	المساهمة الشخصية
حتى 5.000.000 دج	29%	71%

الامتيازات الجبائية

تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:

أ- في مرحلة إنجاز المشروع

- تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسوم الملكية على الإكتسابات العقارية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

ب- في مرحلة استغلال المشروع

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات، (لمدة ثلاث (03) سنوات ، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة و الهضاب العليا ، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن تنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم لممتلكات ثقافية.
- الإعفاء الكلي من الضريبة الجزائية الوحيد (IFU) ابتداء من تاريخ الإستغلال، (لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ بداية النشاط، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزائية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي بـ:

08 شارع أرزقي بن بوزيد العناصر - الجزائر

الهاتف : 021.67.82.35/021.67.82.36
الفاكس : 021.67.56.51/021.67.75.74

www.ansej.org.dz

70% خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي

50% خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي

25% خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي

Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale
Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes

ANSEJ

Création micro-entreprise avec financement MIXTE

Le montage financier

Le montage financier dans la formule de financement mixte est constitué de :

- 1- L'apport personnel du jeune promoteur
- 2- Un prêt non rémunéré de l'ANSEJ (PNR)

Structure financière du financement mixte

Niveau 1

Montant de l'investissement	Prêt non rémunéré (ANSEJ)	Apport personnel
Jusqu'à 5.000.000 DA	29%	71%

Niveau 2

Montant de l'investissement	Prêt non rémunéré (ANSEJ)	Apport personnel
De 5.000.001 DA à 10.000.000 DA	28%	72%

Avantages fiscaux

La micro-entreprise bénéficie des avantages fiscaux suivants :

a. Phase réalisation :

- Application du taux réduit de 5% en matière de droits de douane pour les biens d'équipement importés entrant directement dans la réalisation de l'investissement.
- Exemption du droit de mutation à titre onéreux sur les acquisitions immobilières.
- Exonération des droits d'enregistrement sur les actes constitutifs des micro-entreprises.

b. Phase exploitation

- Exonération de la taxe foncière sur les constructions et additions de constructions;
(Pour une période de trois (03) ans ou six (06) ans pour les hauts plateaux et les zones spécifiques, et dix (10) ans pour le sud).
- Exonération de la caution de bonne exécution pour les artisans et micro-entreprises lorsqu'ils interviennent dans la restauration des biens culturels.
- Exonération totale de l'impôt forfaitaire unique (IFU), à compter de la date de sa mise en exploitation;
(Pour une période de trois (03) ans à partir du démarrage de l'activité ou six (06) ans pour zones spécifiques, et dix (10) ans pour le sud).
- Prorogation de deux (02) années de la période d'exonération lorsque le promoteur s'engage à recruter au moins trois (03) employés pour une durée indéterminée.
- A la fin de la période d'exonération de l'impôt forfaitaire unique (IFU), la micro-entreprise bénéficie d'un abattement fiscal de :

70 % durant la première année d'imposition
50 % durant la deuxième année d'imposition
25 % durant la troisième année d'imposition

Siège sociale : 08, Rue Arezki Benbouzid
-El Annassers- Alger

Tel : 021.67.82.35/021.67.82.36
Fax : 021.67.56.51/021.67.75.74
www.ansej.org.dz



أشكال التمويل

التمويل الثنائي

التركيبة المالية

في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية من:

1. المساهمة المالية للشباب أصحاب المشاريع و يتغير مستوى هذه المساهمة حسب مستوى الاستثمار.
2. قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب ، يتغير حسب مستوى الاستثمار.

الإعانات المالية والامتيازات الجبائية

تمنح الإعانات المالية والامتيازات الجبائية للمؤسسة المصغرة المنشأة في إطار التمويل الثنائي و يتعلق الأمر بـ :

1. الإعانة المالية

هذه الإعانة تأخذ شكل قرض بدون فائدة طويل المدى تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بواسطة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب للمؤسسة المصغرة.

2. الامتيازات الجبائية

تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية ،

أ. في مرحلة إنجيز المشروع

انطلاق النشاط أو سنة سنوات للمناطق الخاصة).

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على النشاط المهني.
- تمديد فترة الإعفاء لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة .
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنائات وإضافات البنائات.
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات الصغيرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات و الحصول على الخدمات التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار.

- تطبيق معدل مخفض نسبته 5 % من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الاكتسابات العقارية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

ب. في مرحلة استغلال المشروع

(لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ

الهيكل المالي للتمويل الثنائي

المستوى 1

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية
حتى 2.000.000 دج	25 %	75 %

المستوى 2

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية
من 2.000.001 دج إلى 10.000.000 دج	20 %	80 %

Types de financement

FINANCEMENT MIXTE

Le montage financier

Le montage financier dans la formule de financement mixte est constitué de :

- 1- L'apport personnel des jeunes promoteurs qui varie selon le niveau de l'investissement.
- 2- Le crédit sans intérêt de l'ANSEJ, qui varie selon le niveau de l'investissement.

Les aides financières et avantages fiscaux

Des aides financières et des avantages fiscaux sont accordés à la micro- entreprise créée dans le cadre du financement mixte. Il s'agit de :

1- Aide financière

Cette aide prend la forme d'un crédit sans intérêt à long terme accordé par l'ANSEJ à travers le Fonds National de Soutien à l'Emploi des Jeunes à la micro-entreprise.

2- Avantages fiscaux

La micro- entreprise bénéficie des avantages fiscaux suivants :

a. Phase réalisation

-Franchise de la TVA pour l'acquisition de biens d'équipement et de services entrant directement dans la réalisation de

l'investissement.

-Application du taux réduit de 5% en matière de droits de douane pour les biens d'équipement importés entrant directement dans la réalisation de l'investissement.

- Exemption du droit de mutation à titre onéreux sur les acquisitions immobilières.

-Exonération des droits d'enregistrement sur les actes constitutifs des micro- entreprises.

l'activité ou six (06) ans pour les zones spécifiques).

- Exonération totale de l'IBS, de l'IRG et de la TAP.

- Prorogation de deux (02) années de la période d'exonération lorsque le promoteur s'engage à recruter au moins trois (03) employés pour une durée indéterminée.

- Exonération de la taxe foncière sur les constructions et additions de constructions.

- Exonération de la caution de bonne exécution pour les artisans et les petites entreprises lorsqu'ils interviennent dans la restauration des biens culturels.

B. Phase exploitation

(Pour une période de trois (03) ans à partir du démarrage de

Structure financière du financement mixte

Niveau 1

Montant de l'investissement	Crédit sans intérêt (ANSEJ)	Apport personnel
Jusqu'à DA 2.000.000	25 %	75 %

Niveau 2

Montant de l'investissement	Crédit sans intérêt (ANSEJ)	Apport personnel
De 2.000.001 DA à 10.000.000 DA	20 %	80 %



إنشاء مؤسسة مدعرة

التمويل الثلاثي

التركيبة المالية

يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من المستثمر، البنك و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويتكون من:

- 1- المساهمة الشخصية للشباب المستثمر.
- 2- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،
- 3- قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100% و يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

المستوى 2

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وهبة الساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5,000,001 دج إلى 10,000,000 دج	28 %	2 %	70 %

بداية مرحلة استغلال المشروع

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و إضافات البنايات، (لمدة ثلاث (03) سنوات، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة و الهضاب العليا، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.
- الإعفاء الكلي من الضريبة الجزائرية الوحيدة (IFU) ابتداء من تاريخ الاستغلال.
- (لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).

- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزائرية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- عند نهاية فترة الإعفاء، تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي بـ:

- 70 % خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي
- 50 % خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي
- 25 % خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي

www.ansej.org.dz

المستوى 1

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وهبة الساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5,000,000 دج	29 %	1 %	70 %

تخفيض نسب الفوائد البنكية

تخفيض نسبة فائدة القرض البنكي بـ 100% بالنسبة لكل النشاطات (نسبة الفائدة 0%).

الإعانات المالية

- تمنح لشباب أصحاب المشاريع، ثلاثة قروض إضافية :
- قرض بدون فائدة لاقتناء عربة ورشة - 500.000 دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني.
- قرض بدون فائدة للكرام يصل إلى 500.000 دج.
- قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 1000.000 دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للطلبة الجامعيين (أطباء، محامون...)
- لإنشاء مكاتب جماعية.

الامتيازات الجبائية

تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:

أ- في مرحلة إنجاز المشروع

- تطبيق معدل مخفض نسبته 5 % من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الإكتسابات العقارية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.



08 شارع أرزقي بن بوزيد العناصر - الجزائر

الهاتف : 021.67.82.35/021.67.82.36

الفاكس : 021.67.56.51/021.67.75.74

Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale
Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes

ANSEJ

Création micro-entreprise avec financement TRIANGULAIRE

Le financement triangulaire

Le financement triangulaire est un financement dit(tripartite) qui engage le promoteur, la banque et l'ANSEJ, ce type de financement est constitué comme suit :

- 1- L'apport personnel des jeunes promoteurs.
- 2- Le prêt non rémunéré de l'ANSEJ (PNR).
- 3- Le crédit bancaire dont les intérêts sont bonifiés à 100% et qui est garanti par le Fonds de Caution Mutuelle de Garantie Risques/ Crédits Jeunes Promoteurs.

La structure financière du financement triangulaire

Niveau 1

Montant de l'investissement	Prêt non rémunéré (ANSEJ)	Apport personnel	Crédit bancaire
Jusqu'à 5.000.000DA	29%	1 %	70 %

La bonification des taux d'intérêts

La bonification du taux d'intérêt du crédit bancaire est de 100% pour tous les secteurs d'activités (taux d'intérêt 0%).

Aides financières

Trois autres PNR supplémentaires sont accordés aux jeunes promoteurs:

- PNR **véhicule-atelier** =500.000 DA pour les diplômés de la formation professionnelle .
- PNR **loyer** jusqu'à 500.000 DA d'aide au loyer .
- PNR **cabinet groupé** jusqu'à 1000.000 DA d'aide au loyer pour les universitaires (médecins, avocats...) pour la création de cabinets groupés .

Avantages fiscaux

La micro-entreprise bénéficie des avantages fiscaux suivants :

a. Phase réalisation :

- Application du taux réduit de 5% en matière de droits de douane pour les biens d'équipement importés entrant directement dans la réalisation de l'investissement.
- Exemption du droit de mutation à titre onéreux sur les acquisitions immobilières.
- Exonération des droits d'enregistrement sur les actes constitutifs des micro- entreprises.

Niveau 2

Montant de l'investissement	Prêt non rémunéré (ANSEJ)	Apport personnel	Crédit bancaire
De 5.000.001 DA à 10.000.000 DA	28%	2 %	70 %

b. Phase exploitation

- Exonération de la taxe foncière sur les constructions et additions de constructions.
(Pour une période de trois (03) ans ou six (06) ans pour les hauts plateaux et zones spécifiques , et dix (10) ans pour le sud)
- Exonération de la caution de bonne exécution pour les artisans et micro- entreprises lorsqu'ils interviennent dans la restauration des biens culturels.
- Exonération totale de l'impôt forfaitaire unique (IFU), à compter de la date de sa mise en exploitation.

(Pour une période de trois (03) ans , ou six (06) ans pour les zones spécifiques , et 10ans pour le sud)

- Prorogation de deux (02) années de la période d'exonération lorsque le promoteur s'engage à recruter au moins trois (03) employés pour une durée indéterminée.
- A la fin de la période d'exonération de l'impôt forfaitaire unique (IFU) , la micro entreprise bénéficie d'un abattement fiscal de :

70 % durant la première année d'imposition
50 % durant la deuxième année d'imposition
25 % durant la troisième année d'imposition

Siège sociale : 08, Rue Arezki Benbouzid
-El Annassers- Alger
Tel : 021.67.82.35/021.67.82.36
Fax : 021.67.56.51/021.67.75.74



www.ansej.org.dz